جـــــامعة الدكتور مــولاي الطاهر- سعيدة-
كلــية الحقــوق والعلــوم السياســية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنمية والبيئة في الوطن العربي

مذكرة تخــرج لنيل شهادة الماستر

تخصص:السياسات العامة والتنمية

من إعداد الطالب:
- قـــــادة زاوي

تحت إشراف الأستاذ:
- بن فاطيمة بوبـــكر

أعضاء لجـــــنة المناقشـــــــة

1- الأستاذ:عتيـــــق الشيخ- رئـــــــــيسا

2- الأستاذ: بن فطيمة بوبكر- مشــرفا ومقررا

3- الأستاذ: شاربي محمد – عضـــوا منــاقشا

السنة الجامعـــــية:2014-2015

شكر وعرفان

بداية أشكر الله سبحانه و تعالى الذي وفقني إلى إنجاز و إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل بن فطيمة بوبكر على قبول الإشراف على هذا العمل و إسهامه في إخراجه إلى الوجود من خلال مختلف ملاحظاته و توجيهاته السديدة.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى إدارة القسم و كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية وخاصة منهم السيدات والسادة الأساتذة الذين أطرونا خلال الفترة المخصصة لدراسة الماستر.

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى:

-روح أبي الخالدة ...رحمة الله عليه،وإلى أمي ... نبع الحنان.

-زوجتي...مصدر إلهامي وقوتي.

-أبنائي:فاروق ، لويزة،محمد ،ليندة.

-إخوتي و أخواتي.

المقدمة

مقـــــــدمـــــــــــــــة:

ارتبط التطور الحضاري للإنسان بمستوى تطور استغلاله لمختلف الموارد البيئية والثروات الطبيعية، و كان تأثير الإنسان على البيئة محدودا لا يكاد يذكر في العصور الأولى من حياته على الأرض حيث لم تكن مشكلة تلوث البيئة و استنزاف مواردها واضحة، إذ كانت البيئة قادرة على امتصاص الملوثات في إطار التوازن البيئي الطبيعي.

وتعتبر ظاهرة تلوث البيئة واستغلالها ظاهرة قديمة لازمت وجود الإنسان على سطح الأرض، إلا أنها لم تكن تلفت الأنظار إليها فيما مضى نظرا لقلة الملوثات و قدرة البيئة على استيعابها غير أن هذا الوضع قد تغير مع تطور الحياة و المجتمعات، و خاصة مع بداية الثورة الصناعية و دخول الإنسان عصر التطور العلمي و التكنولوجي الكبير في مختلف مناحي الحياة. و لم تتفطن البشرية للآثار السلبية للتدهور البيئي إلا مع النصف الثاني للقرن العشرين على إثر مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت العالم.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان **ريو** في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الوطن العربي، إلاّ أن هناك بعض المعوقات التي واجهت أغلب حكومات الدول العربية في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة،كان من أهمها ما يلي:

الفقـــــر:الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية، الأخلاقية والسياسية..

الديون: التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر...

الحروب والنازعات المسلحة : التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها وتؤدي إلى تشرد الأفراد والجماعات...بالإضافة إلى تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

التضخم السكاني غير الرشيد : وخاصة في مدن العربية الكبيرة، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

ضف إلى ذلك نقص الخبرات اللازمة لدى الدول العربية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

وعليه فإن التحديات التي تواجه الوطن العربي هي تحديات ذات طبيعة شديدة الخطورة بشكل خاص، فرغم أن المنطقة غنية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، لكنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالماء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات النمو نتيجة غياب سياسات عامة تعمل على استثمار القدرات البشرية والموارد الطبيعية بشكل أمثل في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

قد استحوذ موضوع التنمية والبيئة على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلهما القمم والمنتديات العالمية، فتتضح أهميـــة هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقـــا بالبـــشر والبيئة، والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر "اســـتوكهولم" حـــول " التنمية البشرية" عام ،1972مرورا بقمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حـــول البيئة والتنمية عام ، 1992كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دولة

إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، في سبتمبر ، 2000 بالتوقيع على "إعـــلان الألفيـــة"،وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، وصولا إلى " قمة ريو الثانية" 2012.

ومن جهة أخرى فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية موضوعها وهو التنمية والبيئة في الوطن العربي الذي أصبح يعاني من مشكلتي التلوث والتصحر إلى جانب ضعف الخدامات في مجالي الصحة والتعليم ،وما تتطلبه التنمية المستدامة باعتبارها أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع ، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية. فتسلط هذه الدراسة الضوء على قضية التنمية والبيئة وما تضمنته من مفاهيم ومؤشرات متعددة ، فكانت أهميتها للآتي :

1. أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع.
2. اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة .

أهداف الدراسة:

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع التنمية والبيئة في الوطن العربي، وفي إطـــار الحيويـــة (العلميـــة والعملية) التي يكتسبها هذا الموضوع . تهدف هذه الدراسة إلى رصد وإبراز واقع التنمية المستدامة في الدول العربية ســـواء في

المجـــال الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي، وحصر المشاكل التي يمكن أن تواجهها ،وكيفية تجاوزها.

– تهدف الدراسة إلى التعرف على أ هم المعوقات البيئية ومدى تأثيرات ها على واقع التنمية المستدامة في الدول العربية وصولا إلى إيجاد معالجات له وفق الأساليب الحديثة.

مبررات اختيار الموضوع:

1-المبررات الذاتية:

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع التنمية المستدامة، نظرا لـــحداثة الموضوع وحيويته البحثية، بحيث يعطي أفاقا واسعة للبـــاحث، ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل.

2-المبررات الموضوعية:

هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الأكاديمية العربية مثل الدراسات الموجهة نحو أساليب التنمية العربية وما يترتب عنها من مخاطر بيئية لا تزال بحاجة إلى دراسة.

لا يزال موضوع التنمية المستدامة أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية المتناقضة والمسيسة من طرف المؤسسات الرسمية وغير رسمية، والتي يعتبرها الدارسون غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.

تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة إشراك أطراف أخرى فاعلة بخلاف الحكومات والمؤسسات الرسمية (المجتمع المدني، القطاع الخاص) في عملية التنمية المستدامة، وظهور ما يعرف بالحوكمة ودورها الفعال.

إشكالية الدراسة:

لقد واجهت البيئة العالمية بشكل عام والبيئة العربية بشكل خاص العديد من التحديات متمثلة بالاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية مما أدى إلى هدر كبير في هذه الموارد، وقد انعكس ذلك على ميادين التنمية المستدامة من ج هة والنظام البيئي من جهة أخرى، وبالتالي فالسؤال المطروح هو:

– هل يمكن للموارد البيئية أن تدعم حياة الأجيال القادمة في الوطن العربي؟

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

– ماهي المضامين المختلفة للتنمية والبيئة والعلاقة بينهما ؟

– ماهي المضامين المختلفة للتنمية المستدامة؟

- ماهي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال طرح الإشكالية وعرض الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

-غياب علاقة توافقية بين التنمية والبيئة في الدول العربية.

– حدة تفاقم ظاهرتي التلوث والتصحر أصبحت تهدد المجتمعات العربية.

- تحقيق تنمية مستدامة يكمن في تفعيل ما يسمى بآليات الحوكمة.

المناهج المستعملة:

للإجابة على إشكالية موضوع هذه الدراسة سنعمد بالأساس إلى استخدام:

1- المنهج التاريخي : الذي يظهر من خلال استقراء مسار التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

2-المنهج الوصفي: الذي يتجلى في الاعتماد على المراجع المكتبية و التقارير الإحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع إلى جانب تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية ،أي إلى كل من الجوانب النظرية لموضوع الدراسة ومؤشراته. ويبرز المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كمفهوم البيئة، التلوث،والتنمية المستدامة... و التي تساعد على فهم الموضوع بصورة أفضل.

3- منهج دراسة حالة: والذي من خلاله يتم عرض واقع وحالة التنمية والبيئة في الوطن العربي وما أفرزته من اختلالات بيئية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات هذه الدراسة في كون موضوع التنمية والبيئة يمس الكثير من القطاعات ذات الصلة بحياة الأفراد والمجتمعات، ولايمكن حصره في ميدان ما. الأمر الذي يحتاج معه إلى الكثير من المعطيات الواقعية والوقت اللازم للإلمام به والتغلغل في جميع جوانبه نظرا لشساعته وتفرعاته.

أدبيات الدراسة:

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي عالجت موضوع التنمية والبيئة بشكل عام في النظم المقارنة، إلا أنه على مستوى الأكاديمي نسجل قلة الدراسات في هذا المجال،الشيء الذي دفعنا إلى اللجوء

والبحث في شبكة التواصل الإلكترونية. ومن الدراسات الموجودة والتي اعتمدنا عليها نشير إلى موضوع "التلوث البيئي معوقا للتنمية و مهددا للسكان" لكل من **حارث حازم أيوب ، فراس عباس فاضل** ،و"مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، المستقبل العربي" **لمنير الحمش،** وموضوع "البيئة من أجل التنمية ورفا هية الإنسان" **لتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية** 2010.

تقسيم الدراسة:

ولحلحلة إشكالية الموضوع محل الدراسة سنقوم بتقسيم ه إلى فصلين اثنين،بحيث أننا نعالج في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق إلى المضامين المختلفة للتنمية وكذا العلاقة بينهما وصولا إلى التطور التاريخي للتنمية المستدامة وخصائصها ؛أما بخصوص الفصل الثاني فسنت حدث فيه عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي.

الفصل الأول

الإطـــار النظـــري للدراســـة

المبحث الأول: المضامين المختلفة للتنمية والبيئة والعلاقة بينهما

المطلب الأول: تعريف التنمية

المطلب الثاني: تعريف البيئة

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والبيئة

المبحث الثاني: : مضامين التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

المطلب الثاني: التطورالتاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

الفصـــــــــــــــــــل الأول: الإطار النظري للدراسة

منذ أن وجد الإنسان على هذه المعمورة وهو يسعى لإشباع حاجاته المتعددة والمتطورة باستمرار وذلك تحقيقا لرخائه و تقدمه و رفع مستوى معيشته في هذه البيئة التي يعيش فيها ويمارس فيه نشاطه الاجتماعي والثقافي والإنتاجي عن طريق استغلال الموارد والثروات الطبيعية الموجودة فيها.

ونحن بصدد دراسة موضوع التنمية والبيئة في الوطن العربي، سنتطرق في هذا الفصل إلى المضامين المختلفة للتنمية والبيئة والعلاقة بينهما – مبحثا أولا–،وإلى المضامين المختلفة للتنمية المستدامة– مبحثا ثانيا– .

المبحث الأول :المضامين المختلفة للتنمية والبيئة والعلاقة بينهما

بدأ استخدام مصطلح كل من التنمية والبيئة كثيرا في الأدب التنموي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعاصر ويعتبر الربط بينهما مطلبا تنمويا شاملا يمتاز بالعقلانية والرشد ولقد أحدثت أهمية تلازم التنمية والبيئة ظهور نقاشات ومفاهيم كثيرة بين الباحثين والدارسين باعتبار كل واحدة منهما تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.ولذا فإن هذا المبحث يتضمن ثلاثة مطالب وهي : تعريف التنمية،وتعريف البيئة ،والعلاقة بين التنمية والبيئة.

المطلب الأول :تعريف التنمية

الفرع الأول :مفهوم التنمية

أثار مفهوم التنمية " DEVELOPMENT " كثيرا من الجدل على جميع المستويات النظرية والعملية التطبيقية ،وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها. ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي

نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات.مع العلم أن مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعـــات .مثل التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرقي والتغريب .[1]

وهناك نظرتان لمفهوم التنمية:

- **النظرة الأولى:** تعتبر التنمية على أنها (عملية)،على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة وهي تسير في اتجاه واحد.

- **النظرة الثانية:**تنظر إلى التنمية بوصفها (أداة)، وهذا يرجع إلى اعتبار أنّ التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم" الإرادة "بالنسبة للمجتمع .

هنا تجدرا لإشارة إلى تبيان الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها بحيث أن:

- **الفرق بين التنمية ومصطلح النمو** : إن مفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

- **الفرق بين التنمية والتغير:** إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

الفرق بين التنمية و التطور :إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط

[1] - نادر سعيد ، **التنمية البشرية في فلسطين** ، رام الله : برنامج دراسات التنمية ،حزيران ، 1998 ،ص33 .

الأشكال إلى أعقدها .أمـــا التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

ويلاحـــــــظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عــدة مسلمات:

أ. غلبة الطابع المادي علـى الحياة الإنسانية ، حـــيث تقاس مستويات التنمية المختـــــــلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب. أن التنمية عــملية تغــيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فـي المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفــراد المجتمع.

ج. أن تطور المجتمعات البشرية يسير فـــي خـط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كـل مرحـــــــلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.[1]

أمـــــا التنمية مـــــن المنظور الإسلامي تعرف ضمن إطار تنموي يجمـــع بـــين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مـــن خلال التعاليم والحوافز والقواعد الـتي وضعها سواء في العمل أو الإنتاج أو الملكية وتوزيع الثروة حيث تتضمن الشريعة الإسلامية جوانب متعددة وهي الجانب الروحي والجانب الخلقي والجانب الاجتماعي والجانب الــسياسي والجانب الاقتصادي . وهي مترابطة مع بعضها البعض بشكل تكاملي على طريق تحقيق النجاح فـــي المجتمع مـــن خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ويرفض الإسلام قبول القوالـــب التنموية الجاهزة سواء أكانت شرقية أو غربية[2].

وتشمل التنمية العديد من الميادين بحيث أنها تكون على اتجاهين إما تنمية شاملة ومتكاملة ومنسجمة أم تنمية في إحدى الميادين الرئيسية بمعزل عن الميادين والمجالات

[1] - إسماعيل عبد الرحمن ، وحربي عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ،عمان ، ط 1، 1999،ص 331.
[2] عبد الهادي الجوهري ،وآخرون ، **دراسات في التنمية الاجتماعية**،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ،1999،ص10 .

الأخرى، مثل: الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو التنمية السياحية...

الفرع الثاني: تعريف التنمية

أولا- التنمية لغة:

التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نموا ومصدرها نَمَّى ، بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال: نما المال نموا أي زاد وكثر ،وارتفع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.وتعني أيضا الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار . (سعى إلى **تنمية** تجارته : أي الرفع والزيادة في أرباحها ورأسمالها)[1].

ثانيا- التنمية اصطلاحا:

التنمية اصطلاحا هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية. وقد ارتبط مصطلح التنمية في البداية بالتقدم والتخطيط والإنتاج ، ليصبح فيما بعد ذا أبعاد مادية ومعنوية. ولكن التنمية بالمفهوم العام هي تحسين ظروف المواطنين وتغيير مستوى معيشتهم عن طريق تحسين دخلهم الفردي والرفع من شروط الرعاية الصحية وتقديم أحسن منتوج في مجال التربية والتعليم والتثقيف عبر تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والمجتمعي، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات.

كما عرفت أيضا "بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير

[1] - معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي www.almaany.com

الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصود وموجه ، له مواصفات .معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان".[1]

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

1- التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا.

2- يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

3- التنمية هي العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفيذها على أساس الجهود الأهلية والجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة.

لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة في العام . 1955 أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا.اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادأته . ثم عرفتـــــــــها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها: " العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي".[2]

[1] - علياء حسين خلف ، محاضرة عن **مفهوم التنمية**. www.ecomang.edu

[2] - محمد شفيق ،**التنمية الاجتماعية**، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،بدون سنة نشر. ص1.

ويقوم هذا التعريف الأخير على مبدأين أساسيين هما:[1]

1- ضرورة اشتراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم وظروف معيشتهم.

2- ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية مثل الخدمات والمساعدات الفنية الحكومية بطريقة تثير المجتمع المحلي لتقديم المبادرة والمساعدات الذاتية، وبهذا صارت تنمية المجتمع مجهودا مشتركا بين جميع العاملين في المجتمع في مختلف الاختصاصات ، وبدأت أهمية الربط والمشاركة بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

ثالثا- أهداف التنمية:

بما أن التنمية هي عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة او بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل ، باعتماد الحكم الرشيد بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون الإضرار بالبيئة والتراث الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية.

فإنها تسعى من خلال آلياتها و محتوياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي:

أ- أهداف اجتماعية:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة.

2- التعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الاستصلاح و التهيئة.

3- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع و ذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية

[1] - علياء حسين خلف،مرجع سابق،

والسيطرة علـــى جميع مشكلات البيئة كتدعيم وتحفيز التعليم و التدريب المهني و العام على جميـــع المستويات و توفير تسهيلات في التعليم و الثقافة لجميع القطاعات.[1]

4- تثبيت النمو الديمغرافي والذي أصبح يكتسي أهمية بالـــغة ليس لأن النمو الســـريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ب- أهداف اقتصادية:

1- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد و هنا تتعامل التنمية مع الموارد علـــــــى أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استـــنـــزافها.

2- تحقيق نمو تقني اقتصادي يحافظ على الرأس المال الطبيعي.

3- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع و ذلك من خلال توعـــية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.

المطلب الثاني: تـــــعـــــــــريف البيئة

الفرع الأول:مفهوم البيئة

كان ينظر إلى البيئة فيما مضى، من جوانبها الفيزيائية و البيولوجية، و لكن أصبح ينظر إليها الآن من جوانبها الاجتماعية و الإنسانية و الاقتصادية و الثقافية، فإذا كانت الجوانب البيولوجية والفيزيائية تشكل الأساس الطبيعي للبيئة البشرية، فإن جوانبها الاجتماعية والثقافية هي التي تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات و وسائل فكرية و تكنولوجية لفهم الموارد الطبيعية و استخدامها .[2]

ويرى البعض الآخر أن البيئة تعني الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الـــله وهي تشكل في لفظها مجموع الظروف والعوامل التي

[1] - أبو الحسن، عبد الموجود ابراهيم، **التنمية و حقوق الإنسان**،الاسكندرية، المكتب الجامعي، 2006، ص221.

[2] - محمد علي سيد أمبابي،**الاقتصاد والبيئة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ،1998،ص54.

تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته. ويحاول اتجاه آخر التركيز على الإنسان باعتباره أحد مكونات البيئة الفاعلة.[1]

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من البيئة، نذكر منها ما يلي:

1-عند الإداريين:

ينظر إلى البيئة على أنها المنظمة ، وتؤدي أدوارها في محيط من البيئة تلتزم بنطاقها وتتقيد بحدودها، وتنقسم البيئة إلى نوعين أساسيين: [2]

أ- **البيئـــة الداخلية:** و تشمل النواحي التالية:

1- الناحية الفنية و التكنولوجية: و تضم طرق العمل و الآلات المستخدمة في أدائه.

2- التنظيم الرسمـــي : و هـــــو مجموعة القواعد و اللـــوائح و القوانين و التعليمات الـتي تضعها إدارة المنظمة ، و التي تهدف إلى وضـــــــع نظام موحد يسير العمل بموجبه و يلتزم بحدوده.

ب- البيئة الخارجية : تنقسم البيئـــة الخارجية إلى عدة أنواع:

1-البيئة السياسية والاقتصادية: بحيث لكل دولة نظام سياسي يحكمها، ويحدد هـــــــذا النظام السياسي نوع النظام الاقتصادي الذي يحكم ثروات المجتمع و يسيرها.

2-البيئة الطبيعية أو المادية: تضم الخصائص الجغرافية لدولة ما بالإضافة إلى الثروات التي تمتلكها من ذهب و فحم و بترول ...

3-البيئة الفنية أو التكنولوجيـــة: وهـــــي مجموعة الخبرات التي تبحث وتضيف إلى حصيلة المجتمع ما يمكن أن يستخدمه من اختراعات و إبداعات.

4-البيئة التعليمية : تتكون من مختلف المنشآت التعليمية التي تهـــدف إلى تعليم الفرد

[1] - عبد الحميد شمس الدين، **تعريف البيئة** من الموسوعة البيئية ، 2014. *www.bee2ah.com*

[2] - محمد علي سيد أمباي، مرجع سابق،ص58.

و تنمية مهاراته.

5-البيئة النفسيـــة : تضم الأفكار لدى الفرد ووجهات نظره وآماله و طموحه و عواطفه.

6-البيئة الاجتماعية : وتمثل ثقافة مجتمع ما وتضم لغته ، عاداته ، تقاليده ، وأنماط سلوكه [1].

2-عند الاقتصاديـــن:

لا يمكن تحديد البيئة إلا بالتحديد المسبق للنظام المعني ببحث بيئته، كـذلك ينـبغي أن نلاحظ أن البيئة و عناصرها تختلف باختلاف المستوى التجمـــــيعي الـــــــذي تـــنظر منه إلى النظام المراد دراسته(فرد ، أسرة ، دولة ، مدينة ،...).وكذلك باختلاف البعد الزمني. الزمني.

والبيئة هي مجموعة العوامل المادية وغير المادية ، الديناميكية ، أوالستاتيكية التي تؤثر و تأثر بالنظام إيجابيا أو سلبا. ومن المنظور الاقتصادي نميز الأنواع التالية من البيئة:[2]

أ- **البيئـــة الحيوية:** و تضم كل من الغلاف الجوي، الغلاف المائي و الغلاف اليابس.

ب- البيئة الاجتماعية : و فيها تبـــــرز مجموعة النظم الاجتماعية ، السياسية ، الثقافـية، والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم بـــها سير مجتمعه ، و يدير منها خلالها حياة عشيرته وعلاقتها بالبيئة الحيوية.

ج- البيئة التكنولوجية: تتألف من كل ما أنشأه أو صنعه الإنسان وأقامه فـــي حـيز البيئة الحيوية: المدن ، الطرق ، المزارع ، المصانع ، وسائل المواصلات وغيرها. وهذه البيئة هي من صنع الإنسان وتقع تحت إدارته وتحكمه.

---

[1]-عبد الوهاب محمد،**المسؤولية عن الأضرارالناتجة عن تلوث البيئة**(رسالة دكتوراه)،جامعة القاهرة،1994، ص20.

[2] - محمد علي سيد أمباني، مرجع سابق،ص 61.

مما سبق يتضح أن البيئة بصفة عامة تنقسم إلى عنصريـــن:

-العنصر الطبيعي : يقصـــد به الجوانب الفيزيقية و البيولوجية للبيئة و تفاعلاتها الـــــمتداخلة وظواهرها الكلية ، كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة (الزراعية ، الغابات...) و غـــــير المتجددة (المعادن والبترول).

- عنصر البيئة: وهو مفهوم أشمل، إذ يشمل العناصر البيولوجية والمادية للبيئة ، بالإضـــافة إلى العنصر الصناعي أو المستحدث , ويشمل العوامل الاجتماعية حيث تبرز مجموعة النـــظم الاجتماعية ، السياسية،الاقتصادية ، الثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم حياته و يدير من خلالها نشاطه وعلاقته الاجتماعية بمجموعة العناصر التي يتكون منها الوسط الطبـــيعي ، كما يشمل الاختراعات والابتكارات التي وضعها الإنسان للسيطرة على الطبيعة و كذا كافة نشاطات الإنسان التي يمارسها في بيئته[1].

الفرع الثاني: تعريف البيئة

أولا – البيئة لغة:

إن كلمة البيئة لفظ مستحدث في لغتنا العربية ، اشتق من كلمة (باء) أي رجـــع إلى مستقر . جاء بالمعجم الوسيط أن البيئة هـــما المنزل ، و الحال . و جاء في قاموس المنجد في اللغة أن البيئة : هي الحالة ، ويقال : " إنه حسن البيئة " أي حسن الحالة .وإن الأصل اللغوي لكلمة بيئة هو الجذر (ب و أ)، قال ابن منظور [2] في لسان العرب: بوأ: باء إلى الشيء يبوء بوءا؛ أي رجع. وتبوأت منزلا؛ أي نزلته.

[1] - علي موسى،**جغرافية العالم الإقليمية**، دار الفكر، القاهرة ،ط 1،1981،ص45.

[2] - هو أبو الفضل جمال الدين بن منظور محمد بن مكرم الأنصاري الرُّوَيفعي الإفريقي، من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري، ولد سنة 630 هـ - 1232م في القاهرة، كان عالمًا في الفقه واللغة، خدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر؛ حيث عاش بقية حياته، وتوفي بها، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، وقد كُفَّ بصره في آخر عمره، من أشهر أعماله وأكبرها: لسان العرب، عشرون مجلدًا، جمَع فيها أمهات كتب اللغة، فكاد يُغني عنها جميعًا؛ "الأعلام" للزركلي، عن موقع المعرفة على شبكة الإنترنت.

وفى **سورة الحشر** ، الآية 9 يقول الـــله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). بمعنى جعل الإيمان محلا لهم على المثل ، وإنه لحسن البيئة ؛ أي : هيئة التبوء ، والبيئة والباءة و المباءة : المنزل ، وباءت بيئة سوء ، على مثال (بيعة) : أي بحال سوء[1].

وقد تم استعمال كلمة البيئة بمعنى الحال الراهن للمكان المحيط بالإنسان – وهو تقريبا المعنى المستعمل اليوم – لم يكن الخيار الأول والوجه الأكثر استعمالا عند العرب ، وعلى كل فالمصطلح قطع هذه المرحلة وبات مستعملا بسلاسة ووضوح ؛ ذلك أن المقصود بالبيئة عند أكثر المتحدثين بها هو : المكان أو الحيز المحيط بالإنسان[2].

أمـــا البيئـة فـــي اللغة الفرنسية: "ENVIRONMENT" فقد وردت في معجم لاروس (LE PETIT LAROUSSE) يعني مجموع العناصر والظروف الطبيعية للـمكان مـــن أرض وماء وهواءوكائنات.

وفـــــي المعاجم الانجليزية للبيئة مصطلحان متداخلان "

ENVIRONMENT":وهو يعني الظروف أو المؤثرات الخارجية التـي لـها تأثير فـــي حياة الكائنـــات (بـما فيها الإنسان).

ومصـــــــــطلح:ECOLOGY هو علم الأرض. وقد ترجمت كلمة ECOLOGY إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها العالم الألماني **ارنست هيجل** ERNEST HAECKEL عام 1866م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما "OIKES" ومعناها مسكن، و"LOGOS" ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية

[1] - **ابن منظور ، لسان العرب** ، دار المعارف ، القاهرة ، 2003 ،ص382.

[2] - **عمر بن محمد القحطاني، أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، ط1، دار ابن الجوزي** ،ـالسعودية ،**2008، ص21.**

وتغذيتها،وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة ، الرطوبة ، الإشعاعات ، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء[1].

ثانيا- البيئة اصطلاحا:

تعرف البيئة بأنها: "كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة، فتشمل المدينة بأكملها، مساكنها، شوارعها، أنهارها، آبارها، شواطئها، كما تشمل كل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب، وما يلبسه من ملابس، بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية، وغير ذلك"[2].

ومِن تعريفات البيئة في هذا العلم أيضا ما قاله البعض: إن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما الآخر: " أولهما البيئة الحيوية ؛ وهي كل ما يختص بحياة الإنسان وبعلاقته بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية التي تعيش معه.أما ثانيهما فهي البيئة الطبيعية ؛ وتشمل موارد المياه ، والفضلات ، والتخلص منها ، والحشرات وتربة الأرض ، والمساكن ، والجو ونقاوته أو تلوثه، والطقس ، وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط"[3].

أما البيئة بمفهومها الواسع فـــهي تشمل عـــــــــدة أبعاد ؛ تكنولوجية ، اجتماعية ، اقتصادية ، تاريخية ، ثقافية. وكل بعد من هذه الأبعاد يتفاعل مع الأبعاد الأخرى ، ويلعب دورا حيويا فـــــي توازن هذا الكل ، فعندما نقول البيئة ، فنحـــن نقصد جميع العناصر التي تحيط بالإنسان وتتـــفاعل معه من خلال قيامه بنشاطاته الحيوية "[4].

---

[1] - جمعية الحياة البرية في فلسطين، **البيئة ومفهومها وعلاقتها بالإنسان**، 2014. www.wildlife-pal.org

[2] - **أسامة عبدالعزيز، مقالة: ماهية البيئة**،2015 . www.alukah.net

[3] - **أسامة عبدالعزيز ، المرجع نفسه.**

[4] - **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، البحث العلمي، العدد 46 ،1997، ص 22.**

ويمكن إدراج تعريف آخر مشابه لما سبق ذكره؛ فالبيئة – حسب بعض الباحثين –: "عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العُضوية الحية بعضها البعض "إنسان ، حيوان ، نبات."،وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الشمس، التربة..)، ويـــتم هـــــــذا التفاعل وفق نظام دقيق ، متوازن ومتكامل يعبر عنه بالنظام البيئي".[1]

وهناك من عرف البيئة من الناحية العلمية بأنها : "مجموع العناصر الطبيعية التي تكيف حياة الإنسان".

نظرا لما سلف ذكره، يمكن استخلاص تعريف علمي لمفهوم البيئة بأنها: إجمالي الأشياء المحيطة بالإنسان والمؤثرة على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض، متضمنة الهواء والماء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم.

كما يمكن وصفها بأنها: مَجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد، والتي تؤثر وتحدد بقاء الإنسان في هذا العالم، والتي تتعامل وفق نِظام دقيق متوازن ومتكامل يعبر عنه بالمنظومة البيئية.

ثالثا– المفهوم القانوني للبيئة:

إن الدارسين والباحثين عن المفهوم القانوني للبيئة يدركون أن الفكر القانوني يعتمد بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة للبيئة ومكوناتها ، ويظهر هذا جليا من خلال بعض التعاريف القانونية المختلفة من دولة عربية إلى أخرى ، والتي سنقدم بعضا منها كما يلي:

1– القانون المصري رقم 4 لسنة 1994 عرف البيئة بأنها : "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، وما يحتويه من مواد ، وما يحيط به من هواء وماء ، وما يقيمه الإنسان من منشآت ".

[1] - **أسامة عبدالعزيز**،مرجع سابق.

2- القانون المغربي عرف البيئة بأنها : "مجموعة العناصر الطبيعية والمنشآت البشرية، وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من وجود الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية، وتساعد على تطورها ".

3- القانون الليبي أقر بأن البيئة هي:"المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء ".

4- القانون الكويتي عرفها بأنها : "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات ، وكل ما يحيط به من هواء وتربة ، وما يحتويهما من مواد صلبة أو سائلة أو غازية ، أو إشعاعات ، إضافة إلى المنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان ".

5- القانون الأردني رقم 52 لسنه 2006 عرف البيئة بأنها: " المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها وما يقيمه الإنسان من منشات فيه."

6- القانون السوري رقم 50 لسنه 2002 عرف البيئة على أنها:"المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من إنسان وحيوان ونبات . "

7- القانون القطري فـي قانون حماية البيئة رقم 30 لسنه 2002 عـرف البيئة علـى أنها:" المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة ، وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات ، وما يقيمه الإنسان من منشآت وما يستحدثه من صناعات أو مبتكرات."

أما المشرع الجزائري فلقد عرف البيئة في القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،على أنها : " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء،والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان ، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هده الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية. "

وعلى المستوى الدولي فلقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في **ستوكهولم** سنة 1972 بأنها : "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"

وعليه فإن القانون البيئي يعتبر ظاهرة اجتماعية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتنموية والجمالية ، ويختلف عن القانون العام في أن مصدره القانون العام والخاص والقانون الدولي وقانون العقوبات.والقوانين البيئية تعتبر البيئة قيمة من قيم المجتمع يسعى القانون لحمايتها ، فهي تجمع بين فاعلية التطبيق والتشريع وفقا لسياسة تشريعية متكاملة آخذة في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والتغيرات العالمية، بالإضافة إلى البيئية الإنسانية الشاملة.[1]

ولقد اختلف المشرعون فيما بينهم عن تاريخ مولد القانون البيئي رغم أن الكثير من الشواهد تؤكد أن قدماء المصريين أول من سن القوانين البيئية حتى لو كانت عرفية،ويرى بعض العلماء أن التشريع البيئي بدأ من العصر الإسلامي حيث أن التشريع الفقهي البيئي كان سائدا،والبعض يعتبر معاهدة باريس عام 1814- والتي تحكم استخدام **نهر الراين**- هي أول التشريعات البيئية الدولية،إلا أن الكثير من علماء البيئي يعتبر مولد التشريعات البيئية بمولد مؤتمر **استوكهولم** عام 1972.

ويختلف القانون البيئي عن كل القوانين في كونه يخص المجتمع في حين أن القانون العام يخص أفرادا.وفي نفس الوقت ويتداخل معها بشكل متشعب حـيث مرة تظهر قواعده بمظهر القواعد الرئيسة ، ومرة تظهر بمظهر القواعد التابعة.

فـــهو يضم القواعد القانونية التي تدور حول محور مكافحة التلوث ومكافحة الأضرار البيئية، وحماية البيئة من المخاطر البيئية الكبرى وتصحيح الدمار الذي يلحق بالطـــبيعة نتيجة للاستثمارات البشرية الجائرة والحفاظ على مكامن الثروة

[1] - عبد المجيد السملالي، **الوجيز في قانون البيئة** ، دار القلم للطباعة والنشروالتوزيع،سوريا، ط1،2006، ص59.

الطبيعية بمأمن عـــن أي انحدار قد يصيبها...

وقانون البيئة من حيث مداه القانوني هو عبارة عن قواعد قانونية إلزامية متنوعة مـــن حيث قوتـــها القانونية فمنها قواعد احترازية تتجلى فـــــي الأعمال والنشاطات البيئية بمظهر التراخيص المسبقة أو أنـــــظمة القيـــــود المفروضة أو أنظمة الحظر، ومنها قواعد رقابية تسعى لفرض رقابة إدارية دائمة ومستمرة وتتماشى مع عمل النشاط البيئي. ومـــنها قـــواعد عقابية مدنـــية وإداريـــة وجزائية تتراوح بين الإنذار الإداري لتصل إلى حد العقوبات الجنائية وذلك وفقا لحجم المخالفة البيئية ولما ينتج عنها من أضرار.[1]

وفي العقود الأخيرة تزايد الاهتمام العالمي بموضوع البيئة، حيث أن القانون الدولي أفرد به اهتماما خاصا بغية مواجهة المشاكل البيئية التي تتجاوز حد الدولة وأبرمت مجموعة من الاتفاقيات بشأن حماية البيئة ، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي. .

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والبيئة

أصبحت مشكلة البيئة تفرض نفسها في مقدمة مشكلات العالم. فكلما زادت درجة التطور والتنمية زاد الإنسان من إفساد البيئة التي يعيش فيها.

جاء ذلك في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي أصدر في عام 1987م ، تحت عنوان "مستقبلنا المشترك " حيث أكد أنه لا مجال للعزلة في عالم اليوم ، فالعلاقات بين الدول تتزايد وتتعقد ، بحيث أصبحت إدارة الشؤون العالمية في حاجة إلى التطور المستمر لمسايرة النمو في تلك العلاقات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إلى توطيد العلاقة بين التنمية والبيئة.

[1] - عبد المجيد السملالي ، مرجع سابق،ص63.

إن العلاقة الثنائية (بيئة– تنمية) ثنائية جدلية ، يقع بين طرفيها تجاور يحكمه العموم والخصوص ، بينهما علاقة استلزامية ؛ فالبيئة في المحصلة الأخيرة هي الوسط الذي تقع فيه التنمية ، والمحافظة عليها ، أي على البيئة ، يستلزم أحيانا مستويات من التنمية والتقنية العالية.إذ تصبح كل تنمية لا تضع في اعتبارها البيئة وحيثياتها تنمية عمياء لا تعير أي اهتمام للإنسان بوصفه الحلقة المركزية ضمن سلسلة المتضررين .[1]

ولقد تحقق بعـــــض التقــدم فتي المجال البيئي استجابة لسلسلة من المؤتمرات والندوات الدولية ، فظهرت خلال السنوات الماضية مبادرات إقليمية ومحلية لمعالجة بعض أحوال البيئة ومشاكلها ، مثل تلوث الهواء ، وسياسات استغلال الموارد المائية والتخلص من النفايات. وتم إبرام معاهدات وبرامج للتعاون الدولي من أجل حماية طبقة الأوزون، ومواصلة التباحث لوضع برامج دولية لدراسة أحوال المناخ،ومواجهة التدهور المتسارع في أحوال البيئة العالمية ، فثمة تقديرات تشير إلى أن التوسع في الأنشطة البشرية مستمر في الضغط الشديد على قدرات وإمكانات الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية في العالم، حتى إن بعض هذه الأنظمة والموارد، مثل: الوقود الأحفوري، وطبقة التربة الزراعية الخصبة، والتنوع الحيوي يتعرض للاستنزاف الشديد.[2]

ولتحقيق نوع ما من التعايش بين التنمية والبيئة عقدت عدة مؤتمرات بعدما ازداد هاجس المحافظة على البيئة نذكر منها:

- في 1954 انعقد مؤتمر **لندن** الخاص بمنع تلوث البحار بالنفط.
- في 1960 انعقد مؤتمر **باريس** بشأن التجارب الذرية.

[1] - سيلفي فوشو،وجان فرانسوا نويل،ترجمة أسعد مسلم ، **التهديدات العالمية على البيئة**، بيروث: دارالمستقبل العربي، د.ط ، 1991، ص40.

[2] - زيد بن محمد الرماني ،شبكة الألوكة: **الإنسان – البيئة- التنمية** ،2015. www.alukah.net

– في 1968 انعقد مؤتمر **فارنا**، ومن توصياته أن السلوك البشري ينبغي أن يكون أكثر انضباطا في علاقته بالبيئة، كما ألح على إدخال التربية البيئية في المقررات والبرامج الدراسية للمؤسسات التربوية.

– في 1971 انعقد مؤتمر **روشيلكون** في سويسرا، وقد كان شديد اللهجة في المطالبة بإدخال المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية.

– في 1972انعقد مؤتمر **استوكهولم** للتربية البشرية.

– في 1975انعقد مؤتمر **بلغراد** للتربية البيئية.

– في 1977انعقد مؤتمر **تبليسي**، وقد ناقش هو الآخر التربية البيئية ومشكلة زحف الصحراء.

– في ديسمبر 1989 انعقد مؤتمر **القاهرة** ، ويعتبر امتدادا للمؤتمرات قبله ، وقد ركز اهتمامه على التغيرات المناخية وخاصة ما كان يتصل منها بالمستقبل.

– في يونيو 1992 انعقدت قمة الأرض **بريو دي جانيرو** بالبرازيل، وهي قمة دقت ناقوس الخطر وذهب فيها المؤتمرون إلى أن البيئة ما زالت تعاني اختلالات أخطر من السابق، مثل اتساع الفجوة بين الغنى والفقر، أي بين دول الشمال ودول الجنوب، وتزايد متوسط معدلات النمو السكاني، وتضاؤل مصادر مياه الشرب، وزيادة التلويث والتصحر، وتدهور الأراضي والغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، والسباق نحو التسلح النووي، وضعف إنتاجية الأرض، واعتلال صحة البشر.

– في سبتمبر 2002انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة **بجوهانسبرغ** بجنوب إفريقيا، وقد بحث فيه قادة العالم أمر تفعيل مبادئ وقرارات مؤتمر **ريو دي جانيرو**، كما بحثوا قضايا التنمية والضبط السكاني، والعدالة الاجتماعية.[1]

– في جـــوان2012انعقد مؤتمرا لأمم المتحدة للتنمية المستدامة فـــي **ريو** وعـــرف بـــ:(ريو+20) كان الهدف منه تقييم 20 سنة من العمل البيئي.

[1] - Alexandre Kiss et Jean Beurier, **Droit international de l'environnement** (Paris: Edition Pedone, 2010), p.168.

– في نوفمبر 2014 انعقد مؤتمر المنتدى العربي للبيئة والتنمية في **عمان** نوقش فيه موضوع (**الأمن الغذائي العربي مرهون برفع الإنتاجية والتعاون الإقليمي**).

– في مارس 2015اتعقد المؤتمر الدولي مستقبل منظومة الطاقة والمياه والغذاء بالمنطقة العربية بجامعة **القاهرة.**

وعليه أصبح لزاما على كل دولة ضمن المجموعة الدولية أو الإقليمية أن تسن الإجراءات والالتزامات من أجل حماية البيئة وعدم السماح لأي عمل أن يمس بالطبيعة أو المناظر الطبيعية أو يضاءل من حجمها. باعتبار أن هذه البيئة هي حق لكل مواطنيها الحاليين والأجيال القادمة.

المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية المستدامة

لقد أستحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العقود الثلاثة المنصرمة على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمين النامي والصناعي على حد سواء ، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية مرتبطة بجميع نواحي الحياة البشرية الحاضرة والمستقبلية اقتصاديا،واجتماعيا ، وثقافيا... ، مما أدى إلى تفسير هذا المفهوم بطرق مختلفة من قبل الكثيرين من الباحثين والمفكرين،وصناع القرار...

ولذا فقد تم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:– تعريف التنمية المستدامة وخصائصها؛والتطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة ؛وأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

قبل عرض أهم خصائص التنمية المستدامة سيتم التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح باعتباره مركبا من لفظين هما التنمية والاستدامة .وبما أننا قد عرضنا في المبحث الأول التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية،سنكتفي بعرض التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستدامة.

أولا: تعريف التنمية المستدامة:

أ – التعريف اللغوي:

استدامة مصدر استدام. أي **استدامة** العيش الرغيد : دوامه ، استمراره. **استدام** يستديم ، استدم ، **استدامة** ، فهو مستديم ، والمفعول مستدام – للمتعدي.[1]

والمستدامة مأخوذة من استدامة الشيء دام يدوم اســـتدامة ، أي طلب دوامه.[2]

ب– التعريف الاصطلاحي:

تطلق كلمة الاستدامة على جميع جوانب الحياة التي يرجى بقاؤها وللحيلولة دون نضوبها ونفاذها كالموارد الطبيعية مثلا ، إلا أن المصطلح قد يطلق أيضا على نظم شاملة ، تؤثر عناصرها على استدامة المنظومة فوجب الاهتمام بها وتحديد أولوياتها والعمل على صيانتها وحفظها من النفاد.[3]

ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر (للاســـتمرار) لمـــدة طويلة من الوقت .[4]

وقد برز مفهوم التنمية المستدامة بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالـــة علـــى عمليـــة إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة.

[1] - معجم المعاني الجامع ، مرجع سابق.
[2] - ابن منظور، لسان العرب،مرجع سابق،ص 213 .
[3] -**تبسيط معنى الإستدامة** ، *https://www.moenr.gov*
[4] - نجاح الشماء ،معجم أوكسفورد: انجليزي – عربي، جامعة اوكفورد براس،2006،ص781.

كما تعرف أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خـــلال فترة مـــــن الزمن ،ومحور اهتمامها يتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عـــن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.[1]

وعـــــــرف **بيرس** وزملاؤه التنمية المستدامة (1987) على : " أنـــــها تنطـــوي علـــى تعـــظـــيم المكاسب الصافية مـــن التنمية الاقتصادية شـــــريطة المحافظة عـــــلى الخدمات ونوعية الـــــموارد الطبيعيـــة على مرور الوقت ." [2]

و**آلان ماركانديا** (1988)فقالت عنها : "أنها التنمية التي تركز علـــى الإدارة المثلـــى للموارد ، للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تتناقض في المستقبل."

أما **باربيار** فعرفها(1989): " أنها التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب إلى حـد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية التـــــي تتوقـــــف عـــــلى المحافظة علـــى الخدمات ونـــــوعيـــة الموارد الطبيعية."[3]

ويرى علماء البيئة أن التنمية المستدامة من وجهة نظر بيئية ، حيث يكون الهدف الأساسي هو حماية الأنساق والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، فعرفها **جامس غوســـتافو** (1989) أنها "هي التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، بهدف الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان." [4]

---

[1] - يسري دعبس، **البيئة والتنمية المستدامة**: قضايا وتحديات وحلول دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الايكولوجية، البيطاس سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ج1 ، 2006،ص494.

[2] - دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**،2015. www.napcyr.org

[3] - Frances Harris, **Global Environmental Issues**, johon wiley and sons ltd England, 2004, P.268

[4] - شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواني، **نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء** (ورقة بحث مقدمة للمؤتمرالعلمي الأول حول: العمارة والعمران في إطار التنمية)، مصر،2004،ص2.

أما علماء الاجتماع والباحثين في مجال علوم الإنسان يرون أن التنمية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس وا لمجتمعات بطريقة تضمن مـــن خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة.

وعليه فالتنمية المستدامة "هي السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خـــلال تطـــوير مـــستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطـــيط للتنمية ". [1]

1- تعاريف التنمية المستدامة حسب بعض الهيئات الدولية:

أ- تعريف الاتحاد العالمي لحركة زراعة العضوية (1977):التنمية المستدامة عملية ديناميكية منتظمة ومتناغمة مع البيئة، تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي واستيفاء الحاجـــات الأساســـية لأفراد المجتمع والتركيز على تنمية قدرا تهم وإدارتهم للموارد للموارد الإنتاجية والطبيعية بشكل يـــضمن تجددها واستمرارها.[2]

ب- تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعيـــة(1981):

- برز هذا الاهتمـــام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكملـــه للتنمية المستدامة،وفي هذا التقرير الذي صدر عام 1981تـــــــحت عنوان "الإســـتراتيجية الدوليـــة للمحافظة على البيئة"، تـــــم للمرة الأولـــــى وضـــــــع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضـــيح أهم مقوماتها وشروطها .

والتنمية المستدامة كما وردت في هذا التقرير "هي السعي الدائم لتطوير نوعية

[1] - محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2003 ،ص8.

[2] - الاتحاد العالمي لحركة الزراعة العضوية .

الحيـــاة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة." [1]

ج- تعريف الوكالة العالمية للبيئة والتنمية(1987) حيث أشار تقرير **برنتلانـــد** إلى أن التنمية المستدامة " هـــو مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية والبيئية ، و الاجتماعية) والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة علـى تلبية احتياجاتها الخاصة والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام ، وإنما هي عملية تغييرواستغلال الموارد ، وتوجيـه الاستثمارات ، واتجاه التطور التكنولوجي، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية "[2].

د- تعريف المنظمة العالمية للزراعة (1989): التنمية المستدامة هـــــــي إدارة وحمايـــة قاعـــــدة الموارد الطبيعية وتوجـــــــــيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمـــــمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجـــــــيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة(فـي الزراعة والغابات والمـصادر السمكية) تحـــمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضـــر بالبيئة وتتسم بأنهـــا ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[3]

ه- تعريف البرنامج البيئي للأمم المتحدة : والذي ينص على أن التنمية المـستدامة هي تحسين نوعية الحياة والمعيشة في حدود قدرة تحمل النظام البيئي.[4]

2- تعاريف أخرى:

[1]- عبد الخالق عبد الله ،**التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية** مجلة المستقبل العربي ،العدد 167،1993، ص94.

[2] - Frances Harris, OP. CIT, P.268

[3] - دوناتو رومانو، مرجع سابق.

[4] - Frances Harris, Idem.

أ- التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم كما أنها التنمية القائمة على تشجيع استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية [1].

ب- التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا .

ج- التنمية المستدامة هي مجموعة من الوسائل والطرق تخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى.[2]

د- التنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية، الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.[3]

وتعترف جميع هذه التعاريف أن استدامة النشاطات التي تحقق رفاهية البشر تعتمد على المحافظة على الوظائف البيئية التي تسهم وبطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الرفاهية، ويشير ذلك إلى قدرة العمليات الطبيعية وعناصرها على توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع.

من كل ما سبق نستخلص أن التنمية المستدامة هي التواصل والاستمرارية في عملية التنمية موازاة مع الحفاظ على البيئة من خلال تحقيق توازن بين البيئة والتصرفات الإنسانية بهدف رفع مستوى معيشة الفرد من جميع الجوانب وبالشكل الذي يضمن بقاء هذه البيئة قادرة على العطاء في الحاضر وكذا المستقبل من أجل الأجيال القادمة (التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).

---

[1] - سمير قويدر،**دورالجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئة**،(رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة،2005 -2006)، ص41.

[2]- رايق كامل و مؤيد مهيار، **التنمية المستدامة**: مفاهيم وأهداف،2014. www.reefdamaseng.com

[3] - ليلى أبو الهيجاء، **التنمية المستدامة ونظام البيئة**، 2014. www.sdnp.jo/pdf

3-علاقة التنمية المستدامة ببعض المفاهيم المشابهة:

- التنمية البشرية : وتعرف وفقا لبرنامج مع الأمم المتحدة الإنمائي 1990) (على أنها عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد وأهم الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته وهذا النوع من التنمية لا يقتصر على مجرد زيادة الدخل، فالدخل لا يعتبر إلا خيارا واحدا يحرص الفرد على توفره، وإن كان نسبيا أكثر أهمية من الخيارات الأخرى. [1]

- في المجتمعات العربية التنمية الإنسانية : وهي لا تختلف عن التنمية البشرية في تعريفها، لكن الفرق يكمن في المعنى اللغوي، ففي حين تستعمل كلمتا البشرية والإنسانية تبادليا في العربية يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى كمجموعة من المخلوقات والثانية كحالة راقية من الوجود البشري، وحين يتصف كائن بشري بالرقي، يوسم بأنه إنسان وهذه التفرقة هي أساس تفضيل استعمال مصطلح التنمية الإنسانية.[2]

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن استخلاص بعض خصائص التنمية المستدامة مثل :

1- هي تنمية تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل لآخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين،وتراعي حق الأجيال القادمة ومساواتها مع حقوق الأجيال الحاضرة .[3]

---

[1] - يسري دعبس، مرجع سابق ، ص496.

[2] - نادر فرجاني، **التنمية الإنسانية المفهوم والقياس**، المستقبل العربي، العدد 283، 2002، ص21.

[3] - عبد الله بن جمعان الغامضي،**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**،2007. docs.Ksu.edu.sa/PDF

2- هي تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة، وكذا التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذا التعاون بين الدول وتنسيق جهودها والتأكيـــد على التوعية والتواصل .

3- هي تنمية تتكون من مجالات على الأقل: الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي.

4- هي تنمية تحدث في مستويات عدة)عالمي، محلي...(ومع ذلك فـــإن مـــا يعتـــبر

مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى المحلي.

5- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصـــره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.

6-هـــــي تنمية تراعي الحفاظ علـــى القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.

7-هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسيات اســـتخدام المـــوارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفـــاهم وانتظام .

8- هي تنمية طويلة المدى تتطلب:

أ- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر علـــى تحقيـــق استمرار التنمية.

ب- استخدام تكنولوجيا لا تدمر وتفسد البيئة وهذا من خلال اختيار وسائل تقنية ذات النفايات المحدودة مثلا..[1]

[1] - عدلي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000،ص146.

ج– نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعيـــة المتجددة وغير المتجددة، وكذا نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة الصالحة للتنمية.

د– نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.

و– نظام اقتصادي يضمن تحقيق فائض ويعتمد على الذات ونظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

ط– تحسين الإنتاجية: حيث أن النمو الاقتصادي والتطور المطرد في إنتاج الثروات وتحسين الإنتاجية هي من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ي– التعلم من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

حقق مصطلح التنمية المستدامة أهمية جديرة بالذكر في النقاشات حـــول الـــسياسات البيئة، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة، بين الإنتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئـــة على العطاء وقدرتها على التحمل.

إن التحدي أمام ا لمجتمع الدولي الآن هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتـــصادية ورفاهيـــة اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة، هذا هو جوهر التنمية المستدامة التي يتم إقرارها في قمة الأرض التي تحولت إلى واحدة مـــن أهـــم الإضافات الجادة للفكر التنموي العالمي.

لكن النقاشات حول التنمية المستدامة ترجع جذورها إلى المحادثات التي رافقت خطـــة إنشاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانـــت الإدارة الرشـــيدة للموارد على سبيل المثال العامل الرئيسي في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذا المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، التي نص دستورها على حماية الموارد الطبيعية كوســـيلة لتحقيق الأمن الغذائي.

[1] - أحمد أبو اليزيد ، **التنمية المتواصلة**: الأبعاد و المنهج ، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية ،2003 ،ص93.

في 1949استضافت الأمم المتحدة مؤتمرا في "لاسيكسس- نيويورك" أين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وانتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية استغلالها".

خلال مؤتمر البيئة الإنسانية عام 1972بـ**استكهولم** أعيد النظر في مسألة حماية أوالمحافظة على الموارد الطبيعية فقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة. من ناحية أخرى انتقد مؤتمر **استكهولم** الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة.

كما أشارت إلى قدرات الأرض على إنتاج موارد طبيعية قابلة للتجديد يجب المحافظة عليها، وركزت كذلك على ضرورة إعطاء الدول الأشد فقرا حافزا بإمكانه تعزيز الإدارة البيئية الرشيدة.

بعد **استكهولم** تعرضت هذه الأفكار إلى التحليل، ففي عام 1973كان تقرير المنظمة العالمية للزراعة الذي ناقش مفهوم الحماية : "الاستعمال الرشيد لموارد الأرض بهدف تحقيق نوعية راقية من الحياة للجنس البشري"، وأشار إلى ضرورة التوسيع فيه لشرح أهداف التنمية الاقتصادية. واستخدم بعدها مصطلح "التنمية المستدامة" في نقاشات مؤتمر الأمم المتحدة عام 1974في **كوكويوك** – المكسيك- الذي أكد ضرورة وضع سياسات تهدف إلى إشباع أبسط احتياجات الدول الفقيرة والتحقق من حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وكذا حماية البيئة.[1]

في أواخر السبعينات عمل عدد كبير من المنظمات العالمية غير الحكومية- بشكل خاص الاتحاد الدولي لحماية الموارد الطبيعية- مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[1] - عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 94..

والصندوق العالمي للحياة البرية وأعدوا وثيقة سميت "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" التي نشرت عام 1980.

شهدت فترة الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضـــاع البيئـــة ووجود رابط بينهما، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد البيئية للأجيال الـــتي ستقطن العالم مستقبلا وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل. فأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 " المفوضية العالمية للبيئة والتنمية" ترأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة **غروهارلم برنتلاند** فسميت "مفوضية برنتلاند ".وأقرت الجمعيـــة العامـــة في 11ديسمبر 1987تقريرها النهائي "مستقبلنا المشترك " .الذي أقر بأن الأبعاد البيئية للـــسياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت الأبعاد الأخرى: الاقتصاد، الطاقة، الزراعة...[1]

رغم أهمية ما جاء في تقرير "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة"، فإن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب "مستقبلنا المشترك" كجزء من التقرير النهائي للمفوضية العالمية للبيئة والتنمية، وكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة فالتقرير هو الأول من نوعه الذي يعني أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقـــدرماهي قضية تنموية وبيئية وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات، كما ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معـــنى التنمية المستدامة وساهم في عقد لقاءات مكثفة من خبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أســـس ومبادئ التنمية المستدامة.[2]

وقد تبنت الأمم المتحدة ما جاء في التقرير بخصوص التنميـــة المـــستدامة وأوصـــت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجميع الهيئات المهتمة بالتنمية

[1] - مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: مقدمة عامة**، مجلد1، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006 ، ص360.

[2] - عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص95.

باستخدام مفهوم التنميـــة المستدامة :(تلبية حاجات الحاضر دون التفريط في تأمين حاجات أجيال المستقبل) في كافـــة برامجها التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة في جميع الدول المتقدمة والناميـــة، وأن يتم ذلك في إطار دولي فعال خاصة فيما يتعلق بالمنح والمعونات والقروض المقدمـــة مـــن الدول المتقدمة للدول النامية.

بعـــــدها سرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود فـــــي وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلـــــى الجامعات ومراكز البحوث، ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجلات الـــشعبية وغيرا لمتخصصة وأصبح جزءا من اللغة العامة والدارجة.

ثم رأت الأمـــم المتحدة أن يكـــــون مؤتمر قمة الأرض عام 1992**بريو دي جانيرو** بالبرازيل فرصة للاتفاق بين دول العالم في حضور عدد كبير مـــن رؤساء الدول على خطة مفصلة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال في المستقبل القريب، وقد خصصت "قمة الأرض" بالكامل مـــن أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي فـــــي العالم ولتعلن أن التنمية المستدامة هي قبـــل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي فـــي واقع الحياة وفي مجمل النشاط الإنتاجي والاســـتهلاكي العالمي في الشمال والجنوب، وعادت بعدها الوفود الحكومية والأهلية إلـــــى بلادها تحمل رســـالة التنمية المستدامة وظلت الفكرة موضوع نظر ومجال دراسة في عقد التسعينات كله.[1]

ومن نتائج مؤتمر **ريو دي جانيرو** إعلان الأجندة ،21بعدها وفي عام 2002عقـــدت الأمـــم المتحدة مؤتمرها الثالث في **جوهانسبورغ** بجنوب إفريقيا تحت عنوان "القمة العالمية للتنميـــة المـــستدامة" وكانت مهمته مراقبة تطبيق وتنفيذ مبادئ الأجندة 21وكذا إستراتيجية التنمية المستدامة.

ومهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده فإن التنمية المستدامة قـــد أصبحت

[1] - عصام الحناوي، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: البعد البيئي**، المجلد 2، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2006،ص110.

الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة والمتداخلة وأصبحت تعني أمورا مختلفة لشرائح مختلفة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

إن للتنمية المستدامة أهدفا عديدة ومتنوعة فمنها الاقتصادية والبشرية والبيئية، ويمكن اختصار هذه الأهداف في الآتي:

أولا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها الأهداف الاقتصادية، البشرية والبيئية.

1-الأهداف الاقتصادية:

أ- خفض حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستعملون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم، حيث أنه في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.[1]

ب- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : حيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استترافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :إذ تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في

[1] - عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، 2008. www.annahjadimocrati.org

تحسين نوعية حياة المجتمـــع وتحقيـــق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية.[1]

د- تقليص تبعية البلدان النامية : حيث تعمل التنمية المستدامة على تطوير الاعتماد علـــى الذات وتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي توفير جو من التعاون والتكامـــل بين الدول النامية.

و-الحد من التفاوت في المداخيل :حيث تعني التنمية المستدامة بإعادة توزيع الأراضي على الفقراء وعلى المهندسين الزراعيين العاطلين على العمـــل وتقـــديم القـــروض إلى القطاعـــات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظـــائف للأغلبيـــة الفقيرة. [2]

ط- تقليص الإنفاق العسكري :كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميـــع الـــدول تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجـــات التنمية ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرســـة للأغـــراض العـــسكرية بالتنمية بشكل ملحوظ.

2-الأهداف البشرية[3]:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إذ تـحاول التنمية المستدامة تحـــسين نوعيـــة حيـــاة السكان فـــي المجتمع اقتصاديا اجتماعيا، نفسيا، روحـــيا، عـــن طريق التركيز على الجوانب النوعيـــة للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2- تعزيز وعي السكان : بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

---

[1] - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2007،ص9 2.

[2] - عبد السلام أديب، مرجع سابق.

[3] -عمر شريف، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة**،جامعة باتنة،2007، ص154.

3-رفع مستوى الصحة والتعليم :وذلك من خلال فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وكذا ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.

4- تثبيت النمو الديمغرافي: لأن النمو السريع يحـدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعيـة وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة مـا يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن .[1]

5-ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات.

6- تحقيـق مساواة وعدالة اجتماعية.

7- ترقية دور المرأة وضرورة المساواة بين الجنسين (الرجل والمرأة).

8- تنظيم العمران البشري وتوزيع السكان :إذ تعمل التنمية المستدامة على إبطاء حركـة الهجرة إلى المدن أو عبر الحدود، واتخاذ تبعا لذلك سياسات خاصة للتنظيم العمراني البـشري وتنظيم وتوزيع السكان واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى مـن الآثـار البيئية للتحضر.[2]

3- الأهداف البيئية:

أ- حماية المناخ من الاحتباس الحراري :حيث تعني التنمية المستدامة عدم المخاطرة بـإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطـار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون مـن شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعـني ذلك الحيلولة دون

[1] - المرجع السابق، ص157.
[2]- المعهد العربي للتخطيط، قضايا الاستدامة في مصايد الأسماك البحرية، **2015**. www.arabapi.org

زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.[1]

ب- وقف تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :حيث تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعـــة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري فـــي انخفاضها مـــما يضاعف مـــن الملاجـــئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، في هذا المجال تقوم التنمية المستدامة بصيانـــة ثـــراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتـــدمير الملاجـــئ والـــنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإذا أمكن وقف ذلك. [2]

ج – ضمـــان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والميـــاه الجوفية والموارد العذبة وأنظمتها الايكولوجية.

د-إدخال البيئة في البرامج التعليمية لتحسيس وتوعية الأفراد.

و- ضمان الاستخـــدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحيـــاة البريـــة والأسماك وموارد المياه.

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف ربما يكون بينها تناقض واختلاف إلا أنها من الممكن أن تتعايش وتتجانس فالتنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتـــصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم لأجيال الحاضر والمستقبل.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

قبل طرح وعرض مؤشرات قياس التنمية المستدامة، وجب أولا شرح مـــا المقـــصود بالمؤشر؟

يعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة،

[1]- عمر شريف، مرجع سابق، ص 157.
[2] - المرجع نفسه، ص158.

ويستخدم المؤشر لقياس مدى التقدم والانجاز الذي تحقق في مجال التنمية .[1]

وينبغي على المؤشر أن يكون : [2]

– دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه.

– ضرورة الاعتماد عليه بمعنى أنه لو استخدم في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفـــة فإنه سيعطي النتائج عينها .

– حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس.

– عدم تحيز المؤشر أو تضليله.

– السهولة النسبية بمعنى قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا.

ولقد تطورت أعداد وأنواع المؤشرات والمعاملات (*) الخاصة بقياس التنمية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية، ولما كانت هـــذه الأدوات– ســـواء المؤشرات أو المعاملات– تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها . فإن هذه المؤشرات والمعـــاملات تختلـــف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

ولقد حاولت لجنة التنمية المستدامة إقامة هيكل تنظيمي منسجم يتم تطبيقه على التنمية المستدامة وقد ارتكزت من أجل هذا على الإطار المنهجي الذي سطرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في بداية التسعينات ألا وهو منوال: ضغط– حالة– جواب، ويتعلق الأمر بمـــصفوفة متكونة عموديا من مختلف عناصر التنمية المستدامة وأفقيا من ثلاث أنماط من المؤشرات هي:[3]

1– مؤشر الـــضغط :يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة، وسعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر بضم التركيبات الاجتماعية،

---

[1] - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص251.

[2] - مصطفى طلبة، مرجع سابق، ص.456.

*- **المعاملات**: عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم ولنقس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية وواقعية.

[3]- عمر شريف، مرجع سابق، ص162.

الاقتصادية والمؤسساتية،الأكثر تمثيلا لإبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظ ضغط بلفظ القوة المحركة.

2-مؤشر الحالـــة :يفصل ويوضح حالة التنمية المستدامة من خلال توضيح حالة بعـــض القطاعات التنموية مثل: الفلاحة، الصناعة، الصحة، التعليم..

3-مؤشر الجواب : يبين كيفية رد فعل المجموعـــة البـــشرية والجمعيـــات والأحـــزاب والمنظمات غير الحكومية المعنية بإقامة التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة .

وانطلاقا مما سبق ذكره فإننا سنقوم- في الفصل الثاني- بدراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي من خلال بيان خصوصيات الاقتصاد العربي ودرجة النشاط التعليمي والصحي ؛ ودراسة ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمعات العربية،ومدى تأثر الوسط البيئي في العالم العربي من جراء تزايد نسبة التلوث والتصحر.

الفصل الثاني

مؤشرات البيئة و التنمية في الوطن العربي

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية

المبحث الثاني: المؤشرات البيئية

المطلب الأول:إشكالية التلوث في الدول العربية وسبل الحد منها

المطلب الثاني: إشكالية التصحر في الدول العربية وسبل الحد منها

الفصل الثاني: مؤشرات التنمية والبيئة في الوطن العربي

أيا كانت الاختلافات والتقاربات المسجلة بين دول الوطن العربي، فالنظام التنموي العربي بصفة عامة يعاني من تحديات كثيرة ومتنوعة ناتجة عن الجوانب السلبية لمداخلاته بمختلف أنواعها نتيجة غياب الحكم الصالح والإدارة الرشيدة،مما أفرز ضعف حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية وسوء استغلال الموارد وغياب الإدارة السليمة للمشاريع التنموية وانخفاض مستويات الإنتاجية و ضعف الكفاءة الاقتصادية لكافة القطاعات، بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة و انتشار الفقر و البطء في استيعاب العلم و التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لأغراض التنمية بما يسمح للموارد البيئية أن تدعم حياة الأجيال القادمة في الوطن العربي.

وسنورد هذا الفصل في مبحثين اثنين : بحيث أننا نتناول في المبحث الأول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي المبحث الثاني المؤشرات البيئية.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

شهد الاقتصاد العربي العديد من التغيرات الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مختلـــف دولـــه و خاصة بعد التسعينات و بروز ظاهرة العولمة و الاتجاه المتسارع للدول نحو آلية اقتصاد السوق كحتمية اقتصادية من اجل إدارة أحسن للاقتصاد الوطني .

وفيما يلي نعرض هذا المبحث في مطلبين اثنين هما: المؤشرات الاقتصـــادية والمؤشرات الاجتماعية في الوطن العربي .

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

تشترك معظم الدول العربية في مؤشرات اقتصادية عامة ، والتي تعطي الانطباع العام حول العديد من المميزات سواء تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو نتائجها على مختلف المستويات،و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:[65]

1 -الظاهرة الريعية للاقتصاد العربي:*

[65] - بوزلحة سامية ، **واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .، 2005،.ص11.

تتجلى ظاهرة الريع في عدد كبير من الاقتصاديات العربية ، و خاصة الدول الخليجية و الجزائر و ليبيا ، فهذه الدول تعتمد على البترول في اقتصادها ، حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 90من إجمالي الصادرات ، وحوالي النسبة نفسها من إيرادات الموازنة العامة، و يتجه دخل البترول مباشرة إلى الدولة التي تصبح وسيط بين قطاع البترول و باقي القطاعات الاقتصادية .أما الدول العربية الأخرى غير البترولية فلا يمكن اعتبارها ريعية بالمعنى المشار إليه ، مع ذلك فإن غلبة الظاهرة البترولية على تطور المنطقة العربية ألقى بظلاله على الدول غير البترولية ، فمثلا تتجسد ظاهرة الريع في مصر من خلال مداخل رسوم المرور عبر قناة السويس .

لهذا يمكن أن نقول بأن الاقتصاديات العربية شديدة الحساسية للصدمات الداخلية والخارجية وغير ذاتية التنمية باعتمادها على الريع.[66]

2 - سوء استغلال الموارد الاقتصادية:

تعاني الاقتصاديات العربية من مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية ، ففي الوقت الذي تتخبط فيه الدول العربية في مشاكل عدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي و بطئ نموه ، تبقى عاجزة عن استغلال معظم مواردها الاقتصادية ، ويظهر ذلك من خلال تجميد جزء هام من الموارد البشرية و المتمثلة في معدلات البطالة المرتفعة التي تعتبر عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى نقص استغلال الأراضي و المساحات الزراعية ،وبقاء جزء من الموارد المالية العربية معطلة في شكل أرصدة موظفة في المصارف الأجنبية [67] – وهي مبالغ تعد بآلاف المليارات – ولقد قفزت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية من متوسط سنوي بلغ 730 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2009 إلى 1374 مليار دولار عام 2013، مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 1482 مليار دولار عام 2014.[68]

---

*- **يعرف الريع في النظرية الاقتصادية على أنه ؛ كافة أشكال الدخل العائدة إلى هبات الطبيعة ، وبالتالي فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات ، لكن الاختلاف بينها يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى**

[66]- مشدن وهيبة،**أثرتغيرات أسعارالبترول على الاقتصاد العربي**رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005، ص67

[67] - وعيل ميلود،**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**أطروحة ذكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2014،ص107 .

[68]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات،2014 . *www.iaigc.net*

والتي من المفروض أن تكون محركاً للتنمية في الوطن العربي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان ما يستغل فعلا من هذه الموارد المتاحة لا يتوافق مع ما يمكن أن تجنيه الدول العربية إذا أحسنت استغلالها ، فالملاحظ وجود هدر كبير في طاقاته و انخفاض في إنتاجيتها بالإضافة إلى التبذير الناتج عن الضعف الموجود في عنصر التنظيم .

3-ارتفاع حجم المديونية:

منذ مطلع السبعينات فضلت أغلب الدول العربية الإسراع بعملية التنمية عن طريق التمويل الخارجي ، إلا أن معظم الديون كانت موجهة إلى مجالات استهلاكية *، مما جعل الدول العربية عاجزة عن تسديد أعباء هذه الديون، وهكذا أصبح الدين الخارجية كأداة لاستنزاف الموارد وإعاقة لعملية التنمية.

ولقد تزايد حجم الديون الخارجية للدول العربية ففي عام 1973 بلغت الديون ما يقارب 11.5مليار دولار، ثم 110مليار دولار عام 1989، لتصل إلى 125.7مليار دولار عام2001 ، ثم 51.1مليار دولار عام 2004 أي ما يعدل 42.1%من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة، بحيث ارتفع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 585 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و2009 إلى 780.6 مليار دولار عام 2013، مع توقعات بارتفاعها إلى 798 مليار دولار عام 2014.[69]

ويرجع تفاقم حجم المديونية العربية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها معظم الدول العربية من أجل إعادة بناء هياكلها الاقتصادية نتيجة التشوهات التي خلفها الاقتصاد الموجه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يرجع ارتفاع حجم المديونية العربية إلى الاقتراض من المؤسسات التمويلية الدولية و شروطها.[70]

4- عدم المرونة في الطاقة المالية:*

[69] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات،مرجع سابق.
[70] - صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، العدد2، 2012،ص 147 .

في أغلب الاقتصاديات العربية كانت الدولة هي المالكة والممولة والمنتجة ، وهي الحامية و الموزعة ، و لكن بدأ الاتجاه إلى التخلي عن هذه العناصر في بعضها والاستمرار في بعـــضـــــها الآخـــــر بمستويات مختلفة ، غير أن القدرة على التمويل مازالت ضعيفة نتيجة أن الدولة هي الممول الوحيد لحد الساعة أو عن طريقها بسبب أحادية التصدير و أحادية التداين ، وضعف الأسواق المالية ، أو وجود الأسواق المالية مع عدم الثقة و قلة السيولة. [71]

5- ضعف الترابط بين الاقتصاديات العربية وتكاملها مع الاقتصاد الأجنبي:

إن التشابه القائم بين اقتصاديات الدول العربية من حيث التركيب المشوه و تماثل الأنشطة الاقتصـــادية في معظمها بالإضافة إلى مشكلة عدم التوازن الموجود في مستويات التطور كالاختلاف الواضح في الدخول الفردية و مستويات التنمية الاقتصادية بين القطاعات ، أدى إلي خلق التبعية الاقتصادية للدول العربية ، وما هي إلا نتيجة منطقية نظرا للتماثل وضعف الترابط و اختلال التوازن بين اقتصادياتها من جهة و تكامل لكل دولة عربيـــة على حدة مع الاقتصاد الأجنبي من جهة أخرى[72].

6- هشاشة البنية التحتية:

تشمل البنية التحتية ؛ وسائل النقل البري و البحري و الجوي ،الطرقات والموانئ والمطارات ،الســـدود،وسائل الاتصالات المحلية والعالمية.وعدم توفر البنية التحتية بالشـــكل المطلـــوب يعيـــق عمليـــة التنميـــة ،فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد باســـتثناء بعـــض الـــدول الثريـــة البترولیـــة مثـــل الدول الخليجـــية ، والتي رغم ذلك تشير الدراسات إلى أن منطقة الشرق الأوسط خصصت مـــــا يقـــــرب 500مليـــــار دولار للاستثمار في البنية التحتية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشريـــن.

***- يقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل ، و يقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على إيجاد البدائل التمويلية**

[71] - كساب علي و محمد راتول ، **التكامل الاقتصادي العربي في إطارالتدافع الاقتصادي والشراكة**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) ،2004 ، ص15.

[72]- مجيد ضياء الموسوي،**العولمة واقتصاد السوق الحرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005 ، ص139.

وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير البنى التحتية في الوطن العربي حتى عام 2017 قد تفوق 900 مليار دولار أمريكي، منها 283 مليار دولار مخصصة حصريا لقطاع الطاقة. [73]

7 - الطابع الاستهلاكي للاقتصاد:

أجبر العالم الرأسمالي الدول العربية بمختلف الوسائل على الاستمرار في نمط التكامل معه ، والذي يجبر الدول العربية على التصدير المتزايد لرأس المال من خلال سياسات النقود والائتمان العالمية ،ولهذا تعتمد مجموعة الدول النفطية اعتمادا كليا على عائدات النفط، بيـنما تعتمد الدول غير النفطية على تحويلات العاملين في الخارج ، وتدفقات الرأسمال الأجـــنبي، ولهذا لم يتمكن العالم العربي من تنويع مصادر الدخل و اضطر إلى استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج وبتكلفة باهظة وخاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا المحتكرة من طرف الدول المتقدمة.[74]

8 - ضعف الكفاءة الإنتاجية:

إن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل و رأس المال المستعملة فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الإنتاجية للعمل و رأس المال ، و إذا أهمل عامل الكفاءة فانه يؤدي إلى الحد من عملية التطوير الصناعي وبالتالي الحد من عملية النمو و كذلك التنمية الشاملة ، فالاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة ضعف الكفاءة الإنتاجية و الاختناقات الاقتصادية والإختلالات الهيكلية.[75]

9 - محدودية الاستثمار:

يشير الكثير من التقارير إلى انخفاض نسبة الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي ، وكذلك ضعف قدرة المدخرات المحلية على تغطية الإنفاق الاستثماري إضافة إلى قصور التمويل المحلي للاستثمار الوطني في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية . ولا تزال الأهمية النسبية للاستثمار العربي البيني محدودة مقارنة مع مجمل الاستثمارات

[73] - سيف الجنيني ،جريدة الراي الأردنية ،2015/05/21، www.alrai.com
[74] - إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، دارالعربية،مصر،2002، ص81 .
[75] - كساب علي و محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 12.

العربية الخارجية ، حيث تشير التقارير إلى أن الاستثمار العربي البيني يقل عن 3.50 % من مجموع تدفقات الاستثمارية العربية خارج المنطقة العربية.[76]

ومن جهة أخرى فإن حصة الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول العربية ليست متوافقة مع أهداف و غايات النمو المطلوب تقديمها ، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل العولمة ، حيث تصطدم بواقع الوطن العربي و ظروفه الحالية التي لا تشجع كثيرا على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجلب الاستثمارات الأجنبية.

10-التخلف العلمي والتكنلوجي:

على الرغم من اهتمام الدول العربية بتقديم الخدمات التعليمية و البحثية للسكان إلا أن الفجوة العلمية تتسع مع البلدان الصناعية . فقد أنفقت ثلاثمائة شركة مختصة في المعلوماتية في العالم مبلغ 216مليار دولار على البحث العلمي و التطوير عام 2012 ،وهذا المبلغ أكبر بثلاثمائة مرة مما يخصصه الوطن العربي لكل أنـــواع نشـــاطات البحث والتطوير [77]، وتبقى الدول العربية ذات تبعية شبه مطلقة للخارج فيما يخص مختلـــف التكنولوجيـــات. ويرجع ذلك إلى غياب أهداف إستراتجية ،واستراتجيات وبرامج وخطط واضحة ومحددة تحدد بدقة أهداف البحث العلمي ودوره وعلاقته بباقي النشاطات والفعاليات في الدولة، ناهيك عن دوره في التنمية والإسهام في حل مشاكل المجتمع.

يشخص مجموعة من الباحثين هذه المعضلة بقولهم:" إن معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، وإلى تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية".[78]

المطلب الثاني:المؤشرات الاجتماعية

خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص بدأت الدول العربية على اختلاف المستويات الأولية من التنمية بها في بناء استراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات العالمية الحديثة

[76] - حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية و الإقليمية ، دار وائل ، عمان ، 2002، ص148.
[77] - حسن عبد القادر صالح ، مرجع نفسه ، ص 155.
[78]- لعلى بوكميش،معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، جامعة أدرار،الجزائر،2014،ص4.

المحددة للمتطلبات والاحتياجات المختلفة الخاصة بالفرد،وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتحسين مستويات معيشة الأفراد عن طريق تحقيق نصيب مقبول من الدخل الوطني وتوفير الخدمات التعليمية و الصحية والحد من ظاهرتي البطالة والفقر...إلا أن الملاحظ في هذا الصدد هو أن الجهود التي بذلتها الدول العربية بصفة عامة لا تزال بعيدة عن المستويات التي حققتها الدول المتقدمة رغم القفزة النوعية لبعض الدول العربية .

الفرع الأول– التعليم والصحة في الوطن العربي:

يعتبر كل من التعليم والخدمات الصحية أحد أهم تحديات التنمية الاجتماعية التي تواجه السياسات العامة المرسومة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية* من قبل الدول العربية [79].

1 -**التعـــــــــــليم:**

تعتبر النظم التعليمية الحالية في الوطن العربي انعكاسا للأوضاع و العوامل المختلفة التي مرت بها الأمة العربية في القرن الماضي، وقد ترتب عنها ظهور أنظمة تعليمية متباينة في مختلف الدول العربية ومتنوعة في أهداف التربية والتعليم ،وفي الإمكانيات المادية والثروات الاقتصادية المسخرة في تمويل التعليم و تخطيطه .[80]

تتسم إدارة التعليم في الوطن العربي بالتقليدية و المركزية الشديدة و تضخم أعداد الموظفين ، وقصور الثقافة المرتبطة بتقدير الوقت والإنتاج والعمل بروح الفريق وضعف استخدام التقنيات الحديثة.[81]

أما بالنسبة لمناهج التدريس العربية فإنها تدار بصورة مركزية صرفة ، فهي تنطلق من المفاهيم القديمة للتعليم والتربية ولعلم النفس أكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم.

---

[79]- التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013:**مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015**. www.undp. *Org*

***- انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن الفصول الثماني لإعلان الأمم المتحدة للالفية والموقع في سبتمبر/ أيلول2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.**

[80]- معن محمود عياصرة ، **نظم و سياسات التعليم – نماذج عربية وأجنبية-**، داروائل،عمان،2011، ص109.

[81] - عبد العزيز بن عبد الله السنبل ، **التربية و التعليم في الوطن العربي** ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ،2004 ،ص 205.

وإن محتويات المقررات لا تشبع حاجات الفرد الحياتية أو حاجات المجتمع التخصصية، وتسود طرائق التدريس التقليدية التي تركز على التلقين و الحفظ و الترديد بعيدا عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم و نقد و تحليل و استنباط .[82]

وبرغم العديد من النقائص التي شابت العملية التعليمية في الوطن العربي و التي في مجموعها تؤثر على الجانب النوعي لمخرجات التعليم فقد حققت الدول العربية نقلة نوعية فيما يخص معدلات القيد بمختلف أطوارها ؛ الأساسي و الثانوي و العالي . فقد بلغ معدل القيد في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة حسب آخر البيانات المتوفرة حتى عام 2012حوالي .96%، وهو أقل من مثيله في باقي الأقاليم الأخرى في العالم وكذلك بالمقارنة مع الدول ذات التنمية البشرية غير المرتفعة ، حيث بلغ هذا المعدل في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حوالي 110.2 % وحوالي % 99.9في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة. [83]

ويبرز الإنفاق على التعليم كأحد مؤشرات الاهتمام بالعملية التعليمة في أية دولة ، وفي هذا الصدد نلاحظ أن هناك تزايد مستمر للإنفاق على التعليم و الذي يعكسه نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد قدر المتوسط العربي للإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2 %وهو يقل عن مثيليه في كل من الدول النامية 4.5 % و دول العالم4.9 %.

ومن جهة أخرى فقد أشرت إحصاءات المرصد العربي للتربية في الوطن العربي إلى أن الأمّية في البلاد العربية بلغت حوالي 54 مليون أمي سنة 2015، وهو ما يدعو إلى بذل جهود استثنائية لإزالة الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، ومن هذه الجهود وجوب التركيز على توفير تعليم جيد ومنصف ومستمر، والحد من ظاهرة التسرب باعتبارها منبعا من منابع الأمية، والتأكيد على أهمية التربية ما قبل المدرسية والالتحاق بالتعليم الابتدائي، وتوظيف التق نيات الحديثة وفق أفضل السبل والطرائق،و مضاعفة الجهود لتنفيذ العقد العربي لمحو الأمية (2015–2024). [84]

أما بخصوص الجامعات فما زال التعليم العالي في الوطن العربي يواجه تحديات كبيرة . وما حققته الجامعات العربية في مجال التنمية وحل مشكلات المجتمع أقل مما هو متوقع منها . فمن

---

[82] - عبد العزيز بن عبد الله السنبل ،مرجع سابق ، ص211 .

[83] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، **تقرير التنمية البشرية ل:2013**. *www.undp. org*

[84]- بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة **(الألكسو)** بمناسبة اليوم العالمي لمحوالأمية،2015.
www.alecso.org

المتعارف عليه أن للجامعة ثلاث وظائف كبرى هي : التدريس ، والبحث ، وخدمة المجتمع ، وقد حصرت أغلب الجامعات العربية نفسها في ميدان التدريس ، وصرفت اهتمامها إليه، ولم تتوجه إلى البحث وخدمة المجتمع إلا مؤخرا بعد عمليات المراجعة والإصلاح، وإسهاماتها في هذين المجالين محدودة.[85]

وتشير معظم التقارير الصادرة عن الجهات الدولية المعنية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في الوطن العربي، مقارنة بالدول النامية الأخرى في العالم . ومن بين تلك التقارير ذلك التقرير الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي والذي حذَّر فيه من تخلف التعليم في العالم العربي، ومن أهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي:

1- مستوي التعليم في الوطن العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم .

2- يحتاج نظام التعليم العربي إلي إصلاحات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة من التحديات الاقتصادية.

3- على الرغم من أن معظم الأطفال في العديد من الدول العربية استطاع الاستفادة من التعليم ، وتقلصت الفجوة بين تعليم الجنسين؛ إلا أن الدول العربية ما زالت متخلفة عن كثير من الدول النامية في هذا المجال.

4-خصصت الدول العربية 5 % فقط من إجمالي الناتج المحلي، و20 % من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الأربعين سنة الماضية .

5- توجــد فجوات كبيرة بـين ما حققته الأنظمة التعليمية في العالم العربي، وبين ما تحتاجه المنطقة في عملية التنميّ الاقتصادية.

وأشار التقرير إلا أن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير . وذكر أيضا أنه برغم كل الجهود العربية للقضاء على الأمية، مازال معدل الأمية فـ ــي الوطن العربي يماثل المعدل في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

وخلص التقرير إلى أن جميع البلدان العربية تحتاج إل ــى مسارات جديدة في إص ــلاح

[85] - علي الكبيسي، **مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي**،مجلة الدوحة:ملتقى الإبداع العربي والثقافة الانسانية،العدد 84، 2014. www.aldohamagazine.com

أنظمتها التعليمية ؛ من أجل الحوافز والمساءلة العامة، إلـى جانب اتخ ــاذ الإجراءات الفاعلة لتحسين مستويات المخرجات التعليمية إلى سوق العمل. [86]

2-الصـــــــــحة:

بمقدار الاهتمام بالخدمات التعليمية قامت الدول العربية على اختلاف إمكانياتها على تحسين الخدمات الصحية ، فقد تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في الخدمات الصحية ، حيث زادت في عام 2013 نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية عن 90%في كل من الأردن و الإمارات والبحرين و تونس و الجزائر و السعودية وعمان و فلسطين وقطر و الكويت و لبنان ومصر بينما تصل هذه النسبة إلى 80 %في المغرب و العراق و 69 %في السودان و 66 % في موريتانيا و50%في اليمن، ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية حسب البيانات المتاحة بين الريف و الحضر لصالح سكان المناطق الحضرية.[87]

وبالرغم من التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية المقدمة في السنوات الأخيرة إلا أن معظم الدول العربية – بحسب البيانات المتاحة لعام 2013 – تشير إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء وممرضون)بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية ،إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 117 طبيب في الجزائر وحوالي 318 طبيب في قطر ، ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشر دولة عربية بين حوالي 123ممرضة في العراق وحوالي 508 في قطر،وتواجه كل من اليمن وموريتانيا و الصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية ، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات لكل مائة ألف نسمة بين 4 و29 طبيبا ، وبين17 و60 ممرضة .[88]

وما يعكس اهتمام الدول العربية بالخدمات الصحية تزايد حجم الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 2012 حوالي 3.8% ،وتقل هذه النسبة كثيرا عن مثيلتها في دول العالم مجتمعة ، حيث بلغت حوالي 9.7 %، في حين احتلت الولايات المتحدة المقدمة في

---

[86] - حسام مقلد، **التعليم في العالم العربي ...الأزمة والعلاج**(لها أولاين- موقع المرأة العربية-)، 2010. www.lahaonline.com

[87] - وعيـل ميلـود،مرجع سابق،ص

[88] - تقرير التنمية الإنسانية العربية،2014، (**عن برنامج الأمم المتحدة اللإنمائي**) www.undp.org

مؤشر نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين دول العالم، حيث وصلت إلى 17.9 في المائة من نفس السنة، كما ذكر بيانات البنك الدولي. [89]

وتبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة عام 2011 وجود تفاوت واضح بين الدول العربية حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي بين 1.2في المغرب و 5.6%في الأردن وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4%في العراق و 5.5%في تونس.[90]

وإن لظهور العشوائيات حول أطراف المدن، – والذي لم يقتصر وجودها على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية، وإنما ظهرت أيضا في بعض الـــــدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط.بسبب زيادة معدلات نمو السكان، وتدفق الهجرة من الريف إلى المدن، وارتفاع أسعار الأراضي المعدة للبناء بما فيها المملوكة للدولة، وزيادة القيمة الإيجارية للمعروض من الإسكان، ورغبة الأهالي في سكن أبنائهم وأقاربهم بجوارهم وتزايد عمليات الهجرة من الريف والصعيد، وتقلص ومحدودية المساكن الشعبية التي كانت قائمة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.[91]– جانب كبير في تدهور الخدمات الصحية نتيجة انعدام البنية التحتية الصحية،وغياب قنوات الصرف الصحي.

الفرع الثاني:الفقر والبطالة في الوطن العربي

يعد الفقر والبطالة قرينين متلازمين ، فكلما انتشر الفقر في مجتمع ما كلما تلازم مع تفشي ظاهرة البطالة مهما كانت استثناءات عدالة توزيع الدخل ، و في هذا الصدد تتوسط الدول العربية مجتمعة المشهد العالمي لمستويات كل من الفقر و البطالة رغم التفاوت الكبير بين الدول العربية فيما بينها.

1-الفقـــــــــر:

[89] - العربية نت.، **تصحيح مؤشرات الإنفاق الصحي**،2015 - *www.alarabiya.net*

[90]- منظمة الصحة العالمية،**الإحصاءات الصحية العالمية**،2012 . www.un.org

[91] - ريم شريدة العميري،**أسباب نشوء المناطق العشوائية في الوطن العربي**،مجلة العلوم، الاجتماعية،2014. www.swmsa.net

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، لما لها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل... والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر في العالم العربي ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات المحرومة ، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه. [92]

وتعرف المنظمات الدولية الفقر على "أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة". واتسع هذا المفهوم وأصبح أكثر شمولا خصوصا بعد قمة كوبنهاغن العام 2006 التي شددت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتأمين بيئة سليمة، وفرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.[93]

إن أكثر البلدان العربية ذات الثقل السكاني تقع في مرتبة متأخرة من حيث التنمية البشرية بين دول العالم الـــ177 وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2014*، وتشير دراسات معاصرة الى انهيار الطبقة الوسطى العربية التي شكلت شريحة أساسية في المجتمعات العربية، ما أدى إلى تراكم الفقراء في أحزمة البؤس المحيطة بالمدن العربية التي باتت تشكل أكثر من 56 % من العرب، والى تفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء منذ الثمانينات .[94]

---

[92] - شريف غياط وعبد المالك مهري، **مشكلة الفقرفي العالم العربي وإشكالية محاربته**، *جامعة 8 ماي 1945، قالمة*،2012 . *iefpedia.com*

[93]- **الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة ،هل سلمت منها الدول العربية؟** www.lebarmy.gov

*- **تقرير التنمية البشرية** في العالم العربي :هو **تقرير** مستقل برعاية برنامج الأمم المتحدة **التي شرعت في إصدار سلسلة من التقاريرمنذ 1990،وهي تقارير موضوعية تتضمن تحاليل مدعمة بالوقائع،وتتناولالقضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية**

[94]- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوطن العربي، 2014

وتصدرت قطر الدول العربية باحتلالها المركز الـــ31 عالميا تلتها السعودية في المركز الثاني عربيا والـــ34 عالميا ثم الإمارات العربية المتحدة ,وحلت الجزائر في المرتبة 10عربيا و93 عالميا، بينما جاءت مصر بالمركز 12 عربيا و110 عالميا.[95]

ويذكر ذات التقرير أن المخاطر التي تواجه المنطقة العربية من نزاع وبطالة في صفوف الشباب وعدم المساواة إذا بقيت من غير معالجة ، يمكن أن تعطل مسيرة التنمية البشرية اليوم وفي المستقبل .وجاء ترتيب الدول العربية على النحو التالي عالميا:

الرتبة	الدولة
31	قطر
34	المملكة العربية السعودية
40	الإمارات العربية المتحدة
44	البحرين
46	الكويت
55	ليبيا
56	عمان
65	لبنان
77	الأردن
93	الجزائر
107	فلسطين
110	مصر
118	سوريا
120	العراق
129	المغرب
154	اليمن
159	جزر القمر
161	موريتانيا
166	السودان

المصدر: تقريـــر التنميـــة البشـــرية، برنامج الأمم المتحدة **الإنمائي في الوطن العربي2014.**

وتعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة من الأسباب والمتغيرات المعقدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث لم يطرأ أي تحسن في المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل والضمانات الاجتماعية، نظرا لأن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تنطلق من رؤى وحاجات داخلية، بل جاءت في سياق تنفيذ إستراتيجية اقتصادية، وضع أسسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

[95]- تقرير التنمية البشرية، المرجع نفسه.

وأدت السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في البلدان العربية المنخفضة الدخل، مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا، وأثر ذلك سلبيا على خفض القيمة الشرائية. وكان لتقلبات أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، وانعكست على النمو بشكل أفضى إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي. [96]

وعليه فإن أسباب انتشار الفقر لا تقتصر على ندرة الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية للدولة، بل تتوقف أيضا على اتجاهات الاقتصاد العالمي والمتغيرات الخارجية المؤثرة على ظاهرة الفقر أو على الحد منها. ويرجع اتساع الفقر في البلدان العربية إلى تبني الدولة سياسات الليبرالية الجديدة.مما أدى إلى اتساع ظاهرة الفقر، كونه يرتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر، والسياسة النقدية التي تؤثر على سعر الفائدة هي أهم السياسات المسببة للفقر، باعتبار أن سعر الفائدة يؤثر في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، ويسبب ذلك انخفاض الطلب على اليد العاملة.

ومن جهة أخرى فقد قدرت كلفة ما سمي بالربيع العربي، بحسب دراسة أعدها مصرف HSBC*، ما يتخطى ــ 800 مليار دولار اميركي منذ انطلاقته في عام 2010 في الدول الأكثر تضررا وهي: مصر، سورية، تونس، ليبيا، البحرين، الأردن، اليمن، وكذلك لبنان. ومن المتوقع أن يبقى الناتج القومي العام لهذه الدول منخفضا بنحو 35 % حتى نهاية عام 2014. ومع تسارع النمو السكاني في العالم العربي وتزايد فئة الشباب، خاصة المتعلمين منهم الذين لا يجدون فرصا للعمل، تتفاقم أزمة البطالة كإحدى أكبر معوقات التنمية والنمو الاقتصادي، وتقدر كلفتها على الاقتصادات العربية بنحو 50 مليار دولار سنويا. وقد تخطت نسبة البطالة في عام 2014 عتبة 17 %، ما يعني وجود 20 مليون عاطل عن العمل في الدول العربية.[97]

---

[96] - غنوة غازي، المؤتمر المصرفي العربي 2014: أي **اقتصاد عربي ينتظرنا؟** *annaharkw.com*

***- إتش إس بي سي (بالإنجليزية: HSBC): اختصار لعبارة شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية(بالإنجليزية: The Hongkong and Shanghai Banking Corporation) هو عبارة عن اتحاد مجموعه كبيرة من البنوك وائتلاف مع البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي هو بنك مركزه لندن, بريطانيا. الفرع الأول له في البلاد العربية والشرق الأوسط كان في العاصمة اللبنانية، بيروت عام 1946.**

[97]- غنوة غازي،مرجع سابق.

2- البطـــــــــــالة:

عرفت منظمة الأمم المتحدة البطالة على أنها: جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص ولكنهم جاهزون للعمل ، واتخذوا خطوات معينة سعياً وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص.

ووفقا لتعـريف منظمة العمل الدولية ، فإن البطالة هي: حالة الفرد القادر على العـمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص عمل ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس لـه مورد رزق.

تعتبر البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تنتشر في معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد من أكبر التحديات التـي تواجه الاقتصاديات العربية حالياً بسبب تفاقم الظاهرة والتزايد المستمر فيعدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى.[98]

وتعد ظاهرة البطالة من المشكلات المعقّدة التي تواجه الدول العربية، إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو 120 مليون عامل، يضاف إليهم ما لا يقل عن 3 ملايين عامل سنوياً. وحوالي 60% من مواطني البلاد العربية هم دون سن الـــ 25 سنة.الشيء الذي جعلها تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية ، إلى درجة أنها أصبحت في كثير من البلدان العربية مشكلة أساسية ومعقدة، أطاحت بعدد من الحكومات*.

ولقد أكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية للعام 2014، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم، خصوصاً الشباب، يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تسجل ثاني أعلى نسبة بطالة في

---

[98] - منتديات ستارتايمز،**أسباب انتشار الفقر في الوطن العربي**،2010. www.startimes.com

***-أدى انخفاض سعر البترول في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى تأزم الوضع الاقتصادي في الجزائروالذي كان له تأثير كبير في نشوب حوادث أكتوبر1988.**

العالم، مقدرا هذه النسبة بـــ: 11.5% في العام 2013 ، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 6%.[99]

وبحسب بعض الإحصائيات التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي،وصندوق النقد العربي أن بعض الدول العربية – على سبيل المثال – بلغت نسبا متفاوتة وفق الجدول التالي والذي يبين معدل البطالة في عدد من الدول العربية(كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)،خلال الفترة الممتدة من2010إلى2014.[100]

السنوات / الـــدول	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	9.96	9.97	9.98	10.04	9.83
البحرين	3.60	4.00	3.21	3.76	3.75
مصر	9.19	12.06	12.31	13.00	12.82
الأردن	12.50	12.90	12.20	12.20	12.20
الكويت	2.07	2.07	2.07	2.07	2.07
المغرب	9.06	8.91	8.99	8.89	8.79
قطر	غير متوفر	0.60	0.50	غير متوفر	غير متوفر
السعودية	5.55	5.77	5.52	غير متوفر	غير متوفر
السودان	17.50	17.50	18.00	19.00	20.00
سوريا	8.61	14.90	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
تونس	13.00	18.30	17.60	16.70	16.00
اليمن	17.80	18.00	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: مجلة إتحاد المصارف العربية–2015–

ويرجع هذا الارتفاع في معدلات البطالة – في الأساس– إلى المسارات التنموية المختلفة التي تنتهجها الدول العربية منذ وقت بعيد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.غير أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط والبعيد. ففي منتصف الثمانينات أثر الانخفاض الكبير في

[99] - نايف الحمري، **نسبة البطالة في العالم العربي تقفز...**،مجلة الرياض الاقتصادي- العدد 166-2014.
[100] - **إتحاد المصارف العربية- إدارة الدراسات والبحوث،البطالة في العالم العربي**،مجلة الإتحاد،العدد 417، 2015.

عائدات النفط *على السياسات التنموية مما أحدث جملة من المشاكل التي تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة. وأدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات

البطالة، بحيث أنه كان هو محرك النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص العمل ويقدم الخدمات الاجتماعية.[101]

وقد أدت هذه السياسات إلى وضع يعتمد فيه السكان على "دولة الرعاية" في تخطيط حياتهم وتوجيهها. ونتيجة لذلك، أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية تلك، واعتاد الناس على تلقي ما تقدمه لهم الدولة. [102]

ومن ناحية أخرى يرى بعض الباحثون أن أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الوطن العربي تتمثل في:[103]

1- محدودية حجم القطاع الخاص في معظم الدول العربية وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، وتشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع القطاع الخاص وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل.

2- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية وفشل سياستها الاقتصادية في توفير وظائف.

3- فشل خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وبرامج التخطيط الاقتصادي والذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية وهروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج.

4- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي وعدم تطابق برامج التعليم مع حاجات سوق العمل.

5- تنفيذ برامج خصخصة غير مدروسة وما نتج عنه من تسريح مفاجئ لأعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات القطاع العام.

---

[101]- فرطاس فتيحة وصدقاوي صورية، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي،خميس مليانة ،2010،ص12.

[102] - فرطاس فتيحة وصدقاوي صورية، مرجع سابق،ص13

[103]- بلقاسم العباس،**حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية**،مجلة جسر التنمية،العدد98،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2010،ص2

6- توجه المؤسسات إلى استخدام رأسمال التقني تماشياً مع التقدم التكنولوجي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

7-هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتوليد فرص عمل وتقديم أجور مرتفعة.

8- معاناة بعض البلدان العربية من الاثار المباشرة وغير المباشرة للحروب والمشاكل السياسية. بحيث أن أغلب تلك البلدان عمدت إلى زيادة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري الذي يخلق فرص عمل.

وبالإضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية يرى بعض الدارسين أن هنالك أسباب اجتماعية هي الأخرى تتسبب في تفاقم ظاهرة البطالة،ومن أهمها:[104]

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي الأمر الذي يؤجي إلى زيادة السكان وعدم القدرة على إدخالهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

2- سيادة بعض القيم والعادات الاجتماعية التي تزيد ظاهرة البطالة. فعلى سبيل المثال تفضل بعض المجتمعات الغنية والطبقات الارستقراطية أن يكون أبنائهم عاطلين عن العمل بدلاً من أن يعملوا بأيديهم. بالإضافة إلى النظرة "المتعصبة" لعمل المرأة، والتي تعاني في بعض المجتمعات من منعها من ممارسة حقها في العمل. وهكذا، فإن المرأة في المجتمع العربي تمثل مورداً بشرياً غير مستفاد منه بشكل كامل، ويمكن الاستفادة منه في المستقبل لدفع عملية التنمية خاصة في القطاعات التي يمكن أن تمثل بيئة مناسبة للمرأة تتفق والقيم الاجتماعية السائدة، كالبنوك والقطاع الصحي والتعليم والعمل الاجتماعي...

3- عدم تناسب التعليم مع سوق العمل، حيث أن مستويات التعليم في معظم الدول العربية لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل. وهناك الكثير من المؤشرات التي توضح أن المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض جدا في البلدان العربية.

4- انخفاض نسبة الأيدي العاملة الكفوءة مما يؤدي إلى تعذر استبدال هذا النوع من العمل محل العمل غير الكفء، مما أدى إلى ارتفاع كثافة العمل غير الماهر وسيادته في وحدات الانتاج وظاهرة البطالة المقنعة.

---

[104]- طارق محمد،**أسباب البطالة في الوطن العربي**،موسوعة موضوع- مال وأعمال-،2015، *mawdoo3.com*

وعلى ضوء ما سبق يبدو أن القوى العاملة تمثل أهم الدعائم الأساسية لاقتصاد الدول بغض النظر عن نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا شك في أن تنظيمها وزيادة مهاراتها وتنمية قدراتها الإنتاجية واستخدامها بأفضل ما يمكن يكون له أثر في تحسين الإنتاجية وتعزيز الفرص التنافسية. وبالتالي تعظيم الدخل والثروة القومية مما يساعد في تحسين مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للمواطن العربي، ذلك أن الثروة الحقيقية للوطن العربي كانت وستبقى ثروة الموارد البشرية إذا ما نالت القدر الكافي من العناية في مجالات التنمية بالمفهوم الواسع، وسخرت لها الإمكانات والموارد الطبيعية ضمن سياسات واستراتيجيات عامة تواجه بشكل عملي التحديات البيئية وما تفرزه من اختلالات في توازن حياة الأفراد والشعوب، تستشرف خطط عمل مستقبلي بهدف تحقيق تنمية شاملة دون إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية.

المبحث الثاني:المؤشرات البيئية

تواجه بلدان المنطقة العربية بدرجات متفاوتة في حدتها عددا من المشاكل المشتركة البيئية، وتصنف هذه المشاكل إلى فئتين ، هما :التصحر والتلوث البيئي : حيث يعاني العالم العربي ككل من شح شديد في الموارد الطبيعية ومن نقص في الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقمهما التدهور البيئي والتصحر.

وعليه سنتعرض في هذا المبحث من خلال مطلبين اثنين إلى إشكالية التلوث واشكالية التصحر في الوطن العربي وسبل الحد منهما.

المطلب الأول:إشكالية التلوث في الوطن العربي وسبل الحد منها

يرجع التلوث البيئي بصفة أساسية إلى إفراط العالم وخصوصاً العالم المتقدم في استهلاك الموارد الطبيعية المختلفة سواء كانت هذه الموارد متجددة أو غير متجددة . فالتوسع في إنتاج مصادر الطاقة الحفرية واستغلال الأراضي الزراعية وقطع الأخشاب من الغابات كلها مسببات لزيادة تلوث الماء والهواء والتربة والغذاء والتلوث بالنفايات.[105]

[105] - محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، **تلوث البيئة مشكلة العصر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999، ص106 .

أما عن مفهوم التلوث في اللغة: فإن المعاجم اللغوية تشير إلى أن التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه فيقال : لوث الشيء بالشيء خلطه به . وقد جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة لوث (أن كل ما خلطته ومرسته فقد لثته ولوثته ، كما تلوث الطين بالتبن والجص بالرمل ولوث ثيابه بالطين أي لطخها ، ولوث الماء : كدره).[106]

وبخصوص مفهزم التلوث اصطلاحا فقد اختلف علماء البيئة والمناخ في تقديم تعريف دقيق ومحدد للمفهوم العلمي للتلوث البيئي، وأيا كان التعريف فإن المفهوم العلمي للتلوث البيئي مرتبط بالدرجة الأولى بالنظام الإيكولوجي حيث أن كفاءة هذا النظام تقل بدرجة كبيرة وتصاب بشلل تام عند حدوث تغير في الحركة التوافقية بين العناصر المختلفة فالتغير الكمي أو النوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر هذا النظام يؤدي إلى حدوث خلل ، ومن هنا نجد أن التلوث البيئي يعمل على إضافة عنصر غير موجود في النظام البيئي أو انه يزيد أو يقلل وجود أحد عناصره بشكل يؤدي إلى عدم استطاعة النظام البيئي على قبول هذا الأمر و بالتالي حدوث خلل فيه .[107]

ويرى البعض الآخر أن التلوث هو إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إلى البيئة بحيث يترتب عليها آثار ضارة من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية، أو تضر بالموارد الحية او بالنظم البيئية أو تنال من قيم التمتع بالبيئة أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها.[108]

ويعرف التلوث على أنه احداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية مما يؤدي إلى ظهور بعض الموارد التي لا تتلأم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلى اختلاله.[109]

ومع التزايد المستمر في عدد سكان العالم تتفاقم مشكلة التلوث وتتضخم مخاطرها ويتحتم البحث عن حلول جذرية لحماية البشرية من كوارث محققة وأول ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التلوث أدى إلى حدوث انقلاب خطير في النظام الكوني، والعالم العربي ليس معزولاً عن بقية العالم

---

[106] - لسان العرب ،دار احياء التراث العربي ، ج12،1999، ص532.

[107] - محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية** ،دارالوفاء لدنيا الطباعة و النشروالتوزيع ، الإسكندرية ، 2008،ص73.

[108]- مجلة السياسة الدولية ، **البيئة و التنمية الإقتصادية في الدول النامية** مطابع الأهرام التجارية قيلوب ،مصر، العدد179، 2010. www.startimes.com.

[109] - محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، مرجع سابق، ص98 .

في ما يتعلق بهذا الموضوع. خاصة وأن التنمية السريعة التي شهدتها الدول العربية عموما لم تكن مراعية أو صديقة للبيئة بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، ورغم ضعف القطاع الصناعي في المنطقة حاليا، فقد تحملت هذه المنطقة عـــبء الكثير من الصناعات الكثيفة الاســـتـــخـــدام للطاقة، وخـــاصـــة تلك المتعلقة بالبتروكيميائيات.[110]

بالرغم من أن البلدان العربية وقعت منذ عام 1982عدة اتفاقيات حول البيئة والتنمية، وتبنت برنامجا إقليميا للعمل حول التنمية المستدامة في عام 1992بعد قمة ريو. وفي عام 2002 وتحت راية جامعة الدول العربية، التزمت مختلف البلدان بـــ "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية" الهادفة إلـــى تطوير استراتيجيات تستهدف بلوغ المرمى السابع من المرامي الإنمائية للألفية حول الاستدامة البيئية .[111] إلا أن إشكالية تدهور البيئة في العالم العربي ارتبطت بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة منذ ستينيات القرن الماضي إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و تدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى مخاطر التصحر و تدهور الغطاء النباتي، وخلال التسعينات شهدت مجمل الدول العربية إصلاحات اقتصادية سعيا منها إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي،ورغم إدراك الحكومات بأهمية البيئة إلا أنه تفاقمت حدة التلوث البيئي و ذلك راجع الى عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

1 – إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، إذ اهتمت الدول العربية بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و أهملت قضايا البيئة بحيث لم تدرج ضمن المخططات التنموية.

2 – قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة، تمتلك معظم الـــــدول العربية ثروة نفطية وغاز طبيعي هام، مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد و الصلب وقطاع البتروكيمياء.بحيث ترتب على إثر ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات، وقد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاثات الغازات، وتشكل الأنشطة الصناعية من أكثر الأنشطة

[110] - مي جردي وآخرون، **التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة**،مجلة المستقبل، العدد 419،2015.

[111]-UNDP, **Development Challenges for the Arab Region**: A Human Development Approach.

تلويثا للبيئة بحيث تعمل الصناعة على تحويل الموارد الاقتصادية من صورة غير ملوثة للبيئة الى صورة أكثر تلويثا للبيئة و ذلك من خلال الغازات و النفايات الصناعية. [112]

3 – ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات، ومن أهم العوامل التي أدت الى ذلك عدم وجود استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية و الصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة. بحيث تلجأ المصالح المعنية الى حرق النفايات وعدم وجود عملية رسكلة النفايات والاستفادة منها.

4– سوء استغلال موارد الطاقة من خلال زيادة استهلاك الطاقة الملوثة و كذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة الغير ملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.

5– النمو الديمغرافي الـذي أدى بدوره إلى توسع العمران المتسبب فـي تقلـيص الغابات والأراضي الزراعية، بالإضافة الى تركيز غاز ثاني أكسيد الكاربون في الجو نتيجة استهلاك الطاقة.[113]

وبما أن الأصل في ظاهرة التلوث البيئى أنه مشكلة اقتصادية اجتماعية فإنه ترتب عنه تبعات وآثار متنوعة ومتعددة مرتبطة بحياة الأفراد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي كزيادة حدة الأمراض المرتبطة بتلوث الماء والهواء والتربة والضوضاء مما أثر سلبا على الحالة الصحية للأفراد والمجتمعات العربية خاصة على مستوى المراكز الحضرية والمدن الكبيرة،هذه الأخيرة التي سوف تكون أكثر ازدحاما وتلوثا ،ومن ثم غير ملائمة لسكن الإنسان وفقا للمقاييس الدولية نظرا لتدمير البيئة الطبيعية حيث إزالة الكثير من المساحات الخضراء وانتـــشار التصحر وزيادة حـــــــرارة الأرض وتقليص طبقة الأوزون وزيادة نسبة التلوث في الجو والماء.[114] والتي تعتبرمن الأخطار الرئيسية الناتجة من تغير المناخ والتي تهدد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تكون بمعظمها مرتبطة بالجفاف الطويل الأمد والقحط المرتب بالتغيرية المناخية. يكتسي إجهاد موارد المياه أهمية قصوى، وكل نقص في توافر المياه يمكن أن تكون له وطأة ثقيلة على الأمن الغذائي. ويشير بعض التوقعات المستقبلية إلى أن ارتفاعا ولو معتدلا في درجات الحرارة سوف

---

112 - ا محمد آدم، **الأبعاد الاقتصادية والإنسانية لمشكلة تلوث البيئة**، مجلة النبأ،العدد63،2006 . *www.startimes.com*

113 - عماد محمد ذياب الحفيظ،**البيئة ؛حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، دارالصفاء للنشروالتوزيع، الأردن،2011، ص35.

114-المكتبة الجغرافية، **المشكلات البيئية في"الوطن العربي" وسبل معالجتها**،2013، *www.geographiclibrary.com*

يكون له تأثير واسع النطاق في نسبة تدفق المياه. وهذا ينطبق على نهري الفرات والأردن اللذين قد ينخفض منسوبهما بنسبة 30في المائة للأول و 80 في المائة للثاني بحلول نهاية القرن الحالي.[115]

ومن جهة أخرى أدى التلوث البيئي إلى عدة أضرار أصبحت تعرقل عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي و ذلك من خلال:

1- انخفاض انتاجية الانظمة الطبيعية المستغلة اقتصاديا كالزراعة و صيد الاسماك.

2- ارتفاع تكاليف استعمال البيئة الطبيعية مثل ارتفاع تكاليف معالجة مياه الشرب.

3- ارتفاع تكاليف الانفاق في مجال تخفيض و معالجة الاضرار الناتجة عن التلوث قصد حماية البيئة.[116]

هذه التكاليف في حد ذاتها تمثل التضحيات الاقتصادية التي تصبح لزاما على الدول العربية أن تتحملها نتيجة الأضرار البيئية المترتبة عن ممارسة أفراد المجتمع و مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية والتي يترتب عليها اثار ضارة بالبيئة.لاسيما إذا لم تتحرك الحكومات والمؤسسات المعنية بالمحافظة على البيئة لإيجاد السبل الكفيلة للحد من ظاهرة التلوث.

- سبل الحد من ظاهرة التلوث:

أصبح من الضروري النظر في كيفية تركيز الجهود وفي الطريقة المثلى لحماية البيئة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي...فالمنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية المحلية والإقليمية عربيا والدولية أصبحت مطالبة بتوجه جهودها واهتماماتها نحو الحد من ظاهرة التلوث والمحافظة على التوازن البيئي ، وذلك من خلال الإجراءات التالية:[117]

1- تفعيل القوانين البيئية وتشديد الرقابة على الصناعات الأكثر إنتاجا للمواد الملوثة ورفع قيمة الضرائب بما يتناسب مع خطورة تلك المخلفات, وإلزام المصانع بعمل معالجة أولية لما ينتج عنها من مخلفات سائلة وصلبة، و تشديد العقوبات بحق المخالفين .

---

[115] - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، **تقرير التقييم الخامس عن تغير المناخ وقضايا تخفيض الانبعاث**2014، *reviewipcc.interacademycouncil.ne t*

[116] - محمد زيدان و فرج شعبان، **حماية البيئة كمدخل للتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الشلف، 2006 .

[117]- سلام ابراهيم عطوف كبة، **صيانة البيئة**،مجلة النبأ ، العدد 63،2006. *www.startimes.com*

2- ترشيد الاستهلاك في كل المجالات هي افضل الطرق للحد من التلوث على مبدأ " استهلاك أقل تلوث أقل" لذا يجب اتباع كافة وسائل الترشيد في كل المجالات.

3- التقليل من الاعتماد على التقنيات القديمة واستحداث تقنيات أكثر توفيرا للطاقة وللمواد الخام, والاعتماد على مصادر طاقة نظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

4- الاهتمام بتوسيع مفهوم التقنيات والمنتجات الخضراء في المنازل والمصانع والمزارع، وهي المنتجات الأقل تلويثا للبيئة والأفضل لصحة الإنسان وذلك عن طريق رفع مستوى الوعي البيئي وإيجاد البدائل الخضراء, وهو ما شجع تنامي الاهتمام بالزراعات العضوية والبناء الأخضر والطاقات النظيفة بكافة أشكالها.

1- معالجة مياه الصرف الصحي وعدم السماح بوصولها للمسطحات المائية وعدم نقلها في القنوات الترابية المفتوحة لضمان عدم تسربها إلى المياه الجوفية.

2- اتباع الطرق الصحية في التخلص من النفايات الصلبة بما يضمن القضاء على المكبات العشوائية، وعدم وصول النفايات الى المسطحات المائية والأراضي الزراعية، وذلك عن طريق المكبات الصحية وإعادة الاستخدام والتدوير.

وبما أن التلوث لا ينتج من قطاع محدد ولا من نشاط واحد من النشاطات الانسانية وإنما يشمل كافة المجالات التي يسعى فيها الإنسان للحصول على الغذاء والمسكن والملبس وخدمات الترفيه، كما أن تأثير التلوث لا يقتصر على فئة محددة من الناس – وإن كان أكثر تأثير على المناطق الفقيرة والعشوائية والقريبة من مصادر التلوث- ،وهذا يتطلب مشاركة الجميع في الحد من مسببات التلوث ومعالجة آثاره السلبية، لذا وجب على الجهات المختصة بمكافحة التلوث أن تزيد من الوعي لدى جميع أفراد المجتمع بضرورة التحرك ضد كل مظاهر التلوث سواء كانت خطيرة أو خفيفة، وأن تتحول مكافحة التلوث الى سلوك عام بدل أن تكون مجرد إجراءات حكومية محدودة.

المطلب الثاني: إشكالية التصحر في الوطن العربي وسبل الحد منها

تعد مشكلة التصحر من المشاكل الهامة وذات الآثار السلبية لعدد كبير من دول العالم العربي وخاصة تلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة او شبه جافة ،وظهرت أهمية هذه المشكلة مؤخرا

خاصة في العقدين الاخيرين وذلك للتأثير السلبي الذي خلفته على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

وتعتبر ظاهرة التصحر ظاهرة جديدة نسبيا حيث ظهر أول نص علمي يحمل هذه التسمية في خمسينيات القرن الماضي.وأول خريطة للتصحر أنجزت من قبل الهيئات التابعة الأمم المتحدة كانت في 1977 حيث تزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر التصحر التابع للأمم المتحدة في **نيروبي**.

إن أحدث تعريف أقر في 1994 ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ينص على أن : التصحر يعني تدهور الأرض في المناطق القاحلة و شبه القاحلة و في المناطق الجافة و شبه الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية.[118]

ويرى البعض الآخر أن التصحر هو عملية هدم أو تدمير للطاقة الحيوية للأرض والتي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه ظروف الصحراء وهو مظهر من التدهور الواسع للأنظمة البيئية الذي يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض المتمثلة في الإنتاج النباتي والحيواني ومن ثمة التأثير في مقومات الوجود البشري.[119]

وقد اشتقت كلمة التصحر من الصحراء، والصحراء إقليم بيومناخي تكون بعد انتهاء العصر المطير، وحلول العصر الجاف أي أنه تكون من منذ خمسين ألف سنة مضت. والإقليم الصحراوي يتفاوت ما بين الصحراء الحارة والمعتدلة والباردة، فالصحراء الكبرى وصحراء الصومال وصحراء الربع الخالي في المملكة العربية السعودية هي من نوع الصحاري الحارة الجافة، في حين نجد أن بادية الشام بما فيها الصحراء الأردنية من الصحاري المعتدلة الجافة.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر في العالم يقع في أرجاء العالم العربي. إذ تشير بعض الأرقام إلى أن حوالي 357,000 كم2 من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة أي نحو 18%من مساحتها الكلية والبالغة 1,98 مليون كم2 ، أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر.[120]

---

[118] - **مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا** /الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – مكتب شمال أفريقيا/ الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية ،طنجة - المغرب ، 2003.

[119] - محسن عبد الحميد توفيق،**الإدارة البيئية في الوطن العربي**، تونس،1993. *www.philadelphia.edu*

[120] - إبراهيم نحال ، **التصحر في الوطن العربي** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ،ط2، 2007،ص09

وهنا يمكننا أن نستعرض الكثير من الأمثلة على فداحة التصحر منها ما يحدث في المناطق الواقعة على أطراف الصحراء الكبرى،في كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بحيث أنها شهدت تحول 650,000 كم2 من أراضيها إلى أراض متصحرة خلال 05 سنة فقط. و في السودان فان خط جبهة التصحر تقدم بمعدل 90 إلى 100 كم في السنة ، خلال السنوات الأخيرة. وان مساحة 1%من الأراضي المروية في العراق يتملح سنويا أي تصبح في نطاق الأراضي المتصحرة وفي سوريا،فان نسبة الأراضي المتملحة تقارب 50% من الأراضي الزراعية.[121] ومازال التصحر يجتاح الأراضي في الأقطار العربية بمعدلات متسارعة في الوقت الذي يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي و الحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة.نتيجة جملة من العوامل الطبيعية والبشرية.

فبالنسبة للعوامل الطبيعية: يلعب المناخ دورا هاما إذ أن معظم البلاد العربية تقع في النطاقات الجافة و شبه الجافة حيث أن 95% من الأراضي،تحصل على أقل من 400 ملم من الأمطار سنويا. في حين أن النسبة الباقية فقط يسقط فيها أكثر من 400 ملم سنويا. ففي حالة العراق مثلا يسود المناخ الصحراوي في 70% من الأراضي وبالأخص في السهل الرسوبي والهضبة الغربية حيث تتراوح الأمطار السنوية ما بين 50–200 ملم .[122] وعمليا فكل البلاد العربية تعاني من الحساسية المفرطة تجاه التصحر. ضف إلى ذلك أن المواسم الجافة التي تحدث من سنة لأخرى، تساهم في إشاعة ظروف التصحر كما يحدث في كل من تونس والجزائر والمغرب منذ 1980 على وجه الخصوص ،وحدث خلال السنوات القليلة الماضية في العراق. أما تعرية التربة التي يقصد بها إزالة الطبقة الخصبة منها الحاوية على المواد العضوية و المعدنية لأن معظم الأقطار العربية قاحلة لذا فهي معرضة بصورة دائمة لتأثير التعرية المائية والهوائية .

أما فيما يخص العوامل البشرية التي يؤكد الباحثون بأنها تلعب دورا رئيسيا في خلق التصحر فيتمثل دور الإنسان في مجالين: الأول الضغط السكاني فقد بلغ مجموع سكان البلاد العربية

121 - محسن عبد الحميد توفيق ،مرجع سابق.
122- إبراهيم نحال ،مرجع سابق،ص15.

389مليون نسمة بحسب تقديرات منتصق 2015.[123] ويتركز معظم هؤلاء في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعاني من التصحر وتعد المعدلات السنوية لنمو السكان في أغلب البلاد العربية من أعلى المعدلات في العالم كما في الصومال 4,2% والسلطة الفلسطينية 3,6%واليمن 3,5 % والكويت 3,5% والسعودية 2,9% وعمان 2,9% في الفترة 2000– 2010 . رغم الانخفاض الذي طرأ على هذه المعدلات في السنوات الأخيرة .[124]

وإذا أخذنا في الاعتبار توقع عدد سكان العالم العربي الذي سيزداد في السنوات القادمة فهذا يعني استمرار الضغط السكاني الذي ينتج عنه مزيد من التوسع الزراعي وزيادة أعداد الماشية، ومن ثمة زيادة الرعي وقطع الغابات والهجرة واستيطان أماكن غير ملائمة لاستغلال مواردها بشكل مستمر إضافة إلى توسع المدن وتضخمها الذي يكون في كثير من الحالات على حساب الأراضي الزراعية . وكذا الإفراط في عملية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والاستهلاك غير المرشد الذي يصل الى حد الاستنزاف للعناصر البيئية مما يؤدي الى قيام مجتمعات عمرانية غير صحية وغير متجانسة ،نتيجة غياب سياسات عامة تراعي العمق البيئي والاجتماعي والظروف المحلية والإقليمية لكل موقع والترابط بين هذه العناصر عند الاضطلاع بأعمال التنمية والتخطيط العمراني والحضري.

إن كل هذه العوامل تساهم بتسريع التصحر.حيث أن نمو السكان والفقر والتدهور البيئي يعزز كل منهما الآخر.الشيء الذي يتطلب تبني سياسات وسبل علاجية لمكافحة التصحر والحد منه.

– سبل الحد من ظاهرة التصحر:

على الرغم من إدراك العديد من الدول العربية لخطورة وآثار التصحر، إلا أن الجهود العربية في هذه المجال لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، فلا بد أن تحتل مكافحة هذه الظاهرة قائمة الأولويات الحكومية، عن طريق تبني برامج محددة الأهداف والمعالم، تهدف إلى وقف طوفان التصحر من ناحية، وعلاج الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر من ناحية أخرى.

---

[123]- ويكيبيديا(الموسوعة الحرة)، **قائمة الدول العربية حسب عدد السكان**،2015.*https://ar.wikipedia.org*

[124] - باري ميركن، **المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياستها:التحديات والإمكانات المتاحة** ،تقرير التنمية الإنسانية العربية،2014،ص9.

ومن الضروري وضع خطة عربية مشتركة لمواجهة التصحر، تشترك فيها الجهات الرسمية مع المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص، تقوم على الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال، وتضع برامج لتوعية المواطنين بأخطاره.

ولذا يجب أن تكون خطة عمل مكافحة التصحر عبارة عن برنامج عمل لمعالجة مشكلة التصحر من كافة جوانبها وفق تصورات ومبادئ أساسية تتبناها السياسات البيئية العربية.

ومن المبادئ الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها لوضع خطط عمل مكافحة التصحر، ما يلي:[125]

أ- استخدام المعارف العلمية المتاحة وتطبيقها، خاصة في تنفيذ الإجراءات الإصلاحية العاجلة لمقاومة التصحر، وتوعية الناس والمجتمع .

ب- االتعـــاون مـــــع كافة الجـــهات المعنية بذلك، على الصعيد المحلي، القطري، الإقليمي والدولي.

ج- تحسين وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها ومردودية مناسبة آخذين بعين الاعتبار إمكانات وقوع فترات جفاف في بعض المناطق أكثر من المعتاد عليها .

د - القيام بإجراءات متكاملة لاستخدام الأراضي، بحيث تضمن إعادة تأهيل الغطاء النباتي، وخاصة للمناطق الهامشية، مع الاستفادة بشكل خاص من الأنواع النباتية المتأقلمة مع البيئة المتأثرة بالتصحر.

ه - يفترض أن تهدف الإجراءات المتخذة إلى تحسين ظروف معيشة السكان المحليين المتأثرين بالتصحر، وإيجاد الوسائل البديلة التي تضمن عدم لجوء هؤلاء السكان إلى تأمين حاجاتهم بطرق تساهم في عملية التصحر.

ط - على الجهات المعنية بهذا الشأن إصدار القوانين الخاصة بحماية الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة، وتطبيق هذه القوانين بشكل فعال وجاد.

ظ - اعتبار السكان المحليين جزء هام من مشروع مكافحة التصحر، وتوعيتهم وإشراكهم في هذا المشروع منذ البداية، وتكوين الاستعداد لديهم للعمل في المشروع والدفاع عنه ، لأنه من المعروف أنهم هم الهدف النهائي لمكافحة التصحر، وذلك من أجل تحسين ظروفهم المعيشية ، هذا يرتب على

[125]- أحمد حسين الشيمي،**التصحر في العالم العربي:مرض مزمن يبحث عن علاج**،الألوكة التقافية،2012، http://www.alukah.net

الجهات العاملة في مكافحة التصحر تأمين حاجات تلك المجتمعات بالشكل المناسب والذي يضمن عدم عودتهم إلى الاستغلال الجائر أحيانا لبعض الموارد.

و- استحداث تشريعات وقوانين ملزمة تنظم حركة التطور العمراني والصناعي والزراعي بما يتناسب مع البيئة المحيطة وإيجاد معايير وأسس فنية موحدة للتخطيط والتصميم البيئي في دول العربية.

ويتضح مما سبق أن العالم العربي يواجه أحد أخطر تحدياته الراهنة والمتمثلة في مشكلة ظاهرة التصحر وما يترتب عنها من مشاكل وتحديات كبرى كالفقر وعدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي في غياب أمن مائي.مع احتمال الدخول في صراعات إقليمية حول الغداء مما يهدد أمن المنطقة.وهو ما يستوجب تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات.

الخاتمة

الخـــــــــــــاتمة:

إن دراستنا للتنمية والبيئة في الدول العربية ، والتي ركزنا فيها على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، تهدف إلى معرفة واقع التنمية والبيئة في ظل المداخل الجديدة التي تفرضها النظريات الحديثة للفكر التنموي وعلى رأسها التنمية المستدامة. بالإضافة إلى الوقوف على مدى ارتباط واقع التنمية العربية بالمحددات البيئية والرأسمال البشري والحكم الراشد. في فترة ذات خصوصية من جوانب عديدة ، أهمها البيئة الاقتصادية الجديدة القائمة على فلسفة حديثة للتنمية الاقتصادية معتمدة على مبدأ اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي داخليا وخارجيا.

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية هذا البحث دراستها ؛ ابتداء بالإطار النظري للدراسة، ثم الخصائص والسمات الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي ،توصلنا إلى النتائج الآتية:

من الناحية النظرية يبرز المفهوم الحديث للتنمية كمفهوم مغاير للمفهوم التقليدي لها المرتبط بالجانب الكمي البحث و القريب جدا من مفهوم النمو الاقتصادي ، فالمفهوم الحديث لها يتجاوز النواحي الاقتصادية الكمية بل يتوسع ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية...

ومن أهم المفاهيم التي تعتبر نتاجا لهذا التوسع في مفهوم التنمية نجد مفهوم التنمية المستدامة والتي تربط بين المحافظة على البيئة و الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة من الموارد عن طريق عدم استنزافها دفعة واحدة و خاصة غير المتجددة منها.وأيضا مفهوم التنمية البشرية التي تعنى بالجوانب النوعية للتنمية من خلال خدمات الصحة والتعليم.

رغم الاختلافات الموجودة بين الدول العربية من النواحي الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية إلا أنها تشترك في العديد من الخصائص العامة ، فمن الناحية الاقتصادية لا تزال الدول العربية تعتمد على تصدير المواد

الأولية الخام و خاصة البترول. و لهذا يوصف الاقتصاد العربي بالريعية رغم محاولات الكثير من الدول تنويع مصادر دخلها ، كما أنه لم نلاحظ أية دولة عربية حققت السبق التنموي و اللحاق على الأقل بالدول الناشئة. وبصفة عامة هناك العديد من المؤشرات الدالة على التأخر التنموي للدول العربية كارتفاع معدلات البطالة ومحدودية معدلات النمو الاقتصادي وتقلباتها الشديدة، وارتفاع معدلات التضخ ـــــم والمديونية الخارجية وضآلة الناتج المحلي الإجمالي ، وحساسية الاقتصاديات العربية للصدمات الداخلية والخارجية.

ومن الناحية الاجتماعية فالمؤشرات تشير إلى جوانب عديدة من الضعف والقصور في العديد من الجوانب ، حيث يلاحظ انخفاض مستويات الدخل وضعف الخدمات الصحية و التعليمية و غياب الأمن الغذائي و الاجتماعي وارتفاع البطالة بنسب معتبرة وانتشار الفقر.

أما بخصوص الجانب البيئي فإن إشكالية تدهور البيئة في العالم العربي ترتبط بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة منذ ستينيات القرن الماضي إلى غاية نهاية القرن الماضي – تقريبا- حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و تدهور الاطار المعيشي للأفراد بالإضافة الى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي.

وسعيا منها الى الاندماج في الاقتصاد الدولي شهدت مجمل الدول العربية إصلاحات اقتصادية ، ورغم إدراك الحكومات بأهمية البيئة إلا أنه تفاقمت حدة التلوث البيئي والتصحر بسبب اهتمام الدول العربية بعمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أهملت قضايا البيئة بحيث لم تدرج ضمن المخططات التنموية إلا مؤخرا في إطار التنمية المستدامة.

وبناء على ماسبق دراسته، نستنتج أن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في

المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبء بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية:

1 - تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر والحروب الأهلية في المنطقة العربية.

2 - تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وتعزيز التكافل الاجتماعي ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

3 - تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

4 - القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

5 - دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

6 - الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

7 - تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التن بء بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

8 -دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

9 -سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.

10- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

11- إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني, ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

12- تطوير مؤسسات العمل التنموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعبئة قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه.

و في الأخير نخلص إلا النتيجة التالية:

أن العلاقـة بـين البيئة والتنمية علاقة عضوية.. ومراعاة هذه العلاقة بشكل متوازن يحفظ لكل منهما طبيعته وخصـائصه،ويضمن للأجيال اللاحقة حظها في الاستفادة مـــن الموارد الطبيعية.

قائمة المراجع

المـــــــــــــــــــــراجع:

- الكتب باللغة العربية:

1- ابن منظور ، **لسان العرب** ، دار المعنارف ، القاهرة ، 2003.
2- إبراهيم نحال ، التصحر في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ،ط 2، 2007.
3- أبو الحسن، عبد الموجود ابراهيم، التنمية و حقوق الإنسان،الاسكندرية، المكتب الجامعي، 2006.
4- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد و المنهج ، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية،2003.
5- إسماعيل عبد الرحمن ، وحربي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ،عمان ، ط 1، 1999.
6- إكـــرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، دارالعربية،مصر، 2002.
7- حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية و الإقليمية ، دار وائل ، عمان ، 2002.
8- سيلفي فوشو،وجان فرانسوا نويل،ترجمة أسعد مسلم،التهديدات العالمية على البيئة،دارالمستقبل العربي، بيروت،د.ط،1991.
9- عبد العزيز بن عبد الله السنبل ، التربية و التعليم في الوطن العربي،منشورات وزارة الثقافة السورية ،دمشق،2004.
10- عبد المجيد السملالي، الوجيز في قانون البيئة ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع،سوريا، ط 1، 2006.
11- عبد الهادي الجوهري ،وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ،1999.
12- عبد الوهاب محمد،المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة(رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة،1994.
13- عدلي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2000.
14- عصام الحناوي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: البعد البيئي، المجلد 2، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2006.
15-علي موسى،جغرافية العالم الإقليمية، دار الفكر، القاهرة ،ط1 ،1981.
16- عماد محمد ذياب الحفيظ،البيئة ؛حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دارالصفاء للنشروالتوزيع، الأردن،2011.
17- **عمر بن محمد القحطاني، أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، ط1، دار ابن الجوزي** ، السعودية ،**2008**.
18- محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة مشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999.
19- محمد شفيق ،التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،بدون سنة نشر.
20- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2008 .
21- محمد علاء الدين عبد القادر،علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف،الإسكندرية،2003 .
22- محمد علي سيد أمبابي،الاقتصاد والبيئة، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1998.
23- مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: مقدمة عامة ، الدار العربية للعلوم، بيروت، مجلد1،2006.

24- معن محمود العياصرة ، نظم و سياسات التعليم –نماذج عربية و أجنبية- ، داروائل ،عمان ، 2011.
25- نادر سعيد ، التنمية البشرية في فلسطين ، رام الله : برنامج دراسات التنمية ،حزيران ،1998 .
26- نجاح الشماء ، معجم أكسفورد:انجليزي-عربي،جامعة أوكسفورد براس، 2006.
27- يسري دعبس، البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الايكولوجية، البيطاس سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ج1 ، 2006.

- الكتب باللغة الأجنبية:

--Alexandre Kiss et Jean Beurier, Droit international de l'environnement (Paris: Edition 28 Pedone,2010).
Frances Harris, Global Environmental Issues, johon wiley and sons ltd England, 29-2004.
-UNDP, Development Challenges for the Arab Region: A Human Development 30 Approach

الدوريات والمجلات:

31- **إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث**- ،البطالة في العالم العربي، مجلة الإتحاد، العدد417،2015.
32- باري ميركن،المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياستها:التحديات والإمكانات المتاحة ،تقرير التنمية الإنسانية العربية،2014
33- **البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 46 ،1997**
34- بلقاسم العباس،حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد98،2010.
35- **تقريـــر التنميـــة البشـــرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوطن العربي، 2014.
36- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، العدد 2، 2012.
37- عبد الخالق عبد الله ،التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة و التنمية، مجلة المستقبل العربي،العدد167، 1993.
38- كساب علي و محمد راتول ، التكامل الاقتصادي العربي في إطارالتدافع الاقتصادي والشراكة، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) ،2004.
39- مجيد ضياء الموسوي،العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005.
40- مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا /الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – مكتب شمال أفريقيا/ الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية ،طنجة – المغرب ، 2003.
41- مي جردي وآخرون، التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة،مجلة المستقبل، لعدد 419 ،2015.
42- نادر فرجاني، التنمية الإنسانية المفهوم والقياس، المستقبل العربي، العدد 283، 2002.
43- نايف الحمري، نسبة البطالة في العالم العربي تقفز ...،مجلة الرياض الاقتصادي،العدد 166،2014.

المذكرات والملتقيات والمحاضرات:

44- بوزلحة سامية ، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .، 2005.
45- سمير قويدر،دورالجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئة ،(رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة،2005 -2006).
46- شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواني، نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء، (ورقة بحث مقدمة للمؤتمرالعلمي الأول حول: العمارة والعمران في إطار التنمية)، مصر، 2004.
47- عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة ، جامعة باتنة، 2007.
48- فرطاس فتيحة وصدقاوي صورية، تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ، خميس مليانة ، 2010.
49- لعلى بوكميش،معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، جامعة أدرار،الجزائر، 2014.
50- محمد زيدان و فرج شعبان، حماية البيئة كمدخل للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الشلف، 2006 .
51- وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها،أطروحة ذكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014.

- المراجع السيتوغرافية:

52- ا محمد آدم، الأبعاد الاقتصادية والإنسانية لمشكلة تلوث البيئة، مجلة النبأ،العدد 2006،63 .
www.startimes.co m
53- أحمد حسين الشيمي،**التصحر في العالم العربي:مرض مزمن يبحث عن علاج**،الألوكة التقافية،2012.
www.alukah.net
54- **أسامة عبدالعزيز، مقالة: ماهية البيئة**،2015 . www.alukah.net
55- الاتحاد العالمي لحركة الزراعة العضوية . *wavesabdelillah.blogspot.com*
56- **البيئة** ومفهومها وعلاقتها بالإنسان،جمعية الحياة البرية في فلسطين،2014.-www.wildlife-pal.org
57- التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013:مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015.
www.undp. Org
58- العربية نت.، تصحيح مؤشرات الإنفاق الصحي، 2015 . www.alarabiya.net
59- الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة ،هل سلمت منها الدول العربية؟ www.lebarmy.gov
60- المعهد العربي للتخطيط، قضايا الاستدامة في مصايد الأسماك البحرية، 2015.
www.arabapi.org
61- المكتبة الجغرافية، المشكلات البيئية في "الوطن العربي" وسبل معالجتها،2013،www.geographiclibrary.com
62- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2014 . www.iaigc.net
63- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم الخامس عن تغيرالمناخ وقضايا تخفيض الانبعاث،2014. *review**ipcc**.interacademycouncil.net*
64- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،تقرير التنمية البشرية ل: 2013. *www.undp. org*
65- بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة(الألكسو) بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، 2015.
www.alecso.org
66- تبسيط معنى الاستدامة . https://www.moenr.gov
67- تقرير التنمية الإنسانية العربية،2014، (عن برنامج الأمم المتحدة اللإنمائي)www.undp.org

68- حسام مقلد، التعليم في العالم العربي ..الأزمة والعلاج ،(لها أولاين- موقع المرأة العربية-)، 2010. www.lahaonline.com
69- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، 2015. www.napcyr.org
70- رايق كامل و مؤيد مهيار، التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف،2014.www.reefdamaseng.com
71- ريم شريدة العميري، أسباب نشوء المناطق العشوائية في الوطن العربي،مجلة العلوم، الاجتماعية، 2014. www.swmsa.net
72- زيد بن محمد الرماني ،شبكة الألوكة: الإنسان – البيئة- التنمية ، 2015. www.alukah.net
73- سلام ابراهيم عطوف كبة، صيانة البيئة،مجلة النبأ ، العدد 63،2006. www.startimes.com
74- سيف الجنيني ،جريدة الراي الأردنية ،2015/05/21، www.alrai.com
75- شريف غيـــاط وعبد المالك مهري، مشكلة الفقرفي العالم العربي وإشكالية محاربته، *جامعة 8 ماي 1945، قالمة*،2012 *iefpedia.com*
76- طارق محمد،أسباب البطالة في الوطن العربي،موسوعة موضوع- مال وأعمال-، 2015. *mawdoo3.com*
77- عبد الله بن جمعان الغامضي،التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة،2007. docs.Ksu.edu.sa/PDF
78- عبد الحميد شمس الدين، تعريف البيئة من الموسوعة البيئية ، 2014. www.bee2ah.com
79- عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، 2008. www.annahjadimocrati.org
80- علي الكبيسي، مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي،مجلة الدوحة:ملتقى الإبداع العربي والثقافة الإنسانية العدد84 ،2014. www.aldohamagazine.com
81- علياء حسين ، محاضرة عن مفهوم التنمية. www.ecomang.edu
82- غنوة غازي، المؤتمر المصرفي العربي 2014: أي اقتصاد عربي ينتظرنا؟ *annaharkw.com*
83- ليلى أبو الهيجاء، التنمية المستدامة ونظام البيئة، 2014. www.sdnp.jo/pdf
84- مجلة السياسة الدولية، البيئة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، مطابع الأهرام التجارية قيلوب،مصر، العدد179،2010. www.startimes.com
85- محسن عبد الحميد توفيق، الإدارة البيئية في الوطن العربي، تونس،1993. www.philadelphia.edu
86- معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. www.almaany.com
87- مفهوم التنمية المستدامة، www.beeati.tv/new.2011
88- منتديات ستارتايمز،أسباب انتشار الفقر في الوطن العربي، 2010. **www.startimes.com**
89- منظمة الصحة العالمية،الإحصاءات الصحية العالمية، 2012 . www.un.org
90- ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، قائمة الدول العربية حسب عدد السكان،2015. https://ar.wikipedia.org

الفهرس

الفهـــــــــــرس

مقدمة:.....أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 08
المبحث الأول: المضامين المختلفة للتنمية والبيئة والعلاقة بينهما.....08
المطلب الأول: تعريف التنمية.....08.
الفرع الأول:مفهوم التنمية.....08
الفرع الثاني: تعريف التنمية.....11
المطلب الثاني: تعريف البيئة.....14
الفرع الأول:مفهوم البيئة.....14
الفرع الثاني: تعريف البيئة.....17
المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والبيئة.....23
المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية المستدامة.....26
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها.....27
أولا: تعريف التنمية المستدامة.....27
ثانيا:خصائص التنمية المستدامة.....32
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.....34
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها.....38
أولا:أهداف التنمية المستدامة.....34
ثانيا:مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....41
الفصل الثاني: مؤشرات البيئة و التنمية في الوطن العربي.....45
المبحث الأول:المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.....45
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.....45
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية.....50

الفرع الأول:التعليم والصحة في الوطن العربي.....51
الفرع الثاني:الفقر والبطالة في الوطن العربي.....55
المبحث الثاني: المؤشرات البيئية.....63
المطلب الأول:إشكالية التلوث في الدول العربية وسبل الحد منها.....63
- سبل الحد من ظاهرة التلوث.....67
المطلب الثاني: إشكالية التصحر في الدول العربية وسبل الحد منها.....69
- سبل الحد من ظاهرة التصحر.....72
الخاتمة:..... 75
قائمة المراجع:.....79

ملخـــــــــــــــــص :

لا توجد منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية، لكن تلك التي تواجه الوطن العربي هي تحديات ذات طبيعة جد خطيرة بشكل خاص، فبالرغم من أن المنطقة غنية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط و الغاز، لكنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالمـــــــاء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات النمو.

وعند الأخذ بعين الاعتبار سياق التحولات الديمغرافية المتوقعة والنمو السكاني،والتدهور البيئي نتيجة تفاقم ظاهرتي التلوث البيئي والتصحر ، إضافة إلى آثار ظاهرة العولمة و التبدل المناخي.هذا من جهة.

ومن جهة ثانية التطور السريع المرتبط بشكل خاص، بتوافر النفط والاستثمارات في مرحلة ما بعد الاستقلال، و زيادة الاستهلاك، والنزاعات، وذلك من خلال استنفاد الموارد و نذرتها و تزايد النزعة الاستهلاكية، والتخريب المرتبط بالنزاعات.

الشيء الذي أثر سلبا على الجانب الاجتماعي من جراء ما أفرزه من فقر وبطالة وتدن في الخدمات الصحية والتعليمية.

Résumé :

Aucune région du monde n'est à l'abri des défis environnementaux, mais ceux qui s'opposent au monde arabe sont d'une nature très graves, bien que la région est riche en ressources naturelles comme le pétrole et le gaz, d'autres ressources comme l'eau et les terres agricoles enregistrent un sérieux déficit pour répondre aux besoins du développement. Quand on prend en compte le contexte de l'évolution démographique prévue, la croissance démographique et la dégradation de l'environnement a exacerbé des phénomènes comme la pollution et la désertification, ainsi que les effets de la mondialisation et le changement climatique d'une part.

D'autre part le développement rapide lié en particulier à la disponibilité du pétrole et aux investissements de la période post-indépendance, la croissance démographique ,l'augmentation de la consommation et les conflits qui épuisent les ressources suite aux différends actes de vandalisme.

Chose qui a un négatif influent sur l'aspect social: l'émergence de la pauvreté, chômage et déclin de la santé et des services éducatifs.